S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.3254
15 July 1993

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والخمسين
بعد الثلاثة آلاف والمائتين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الخميس، ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٣، الساعة ١١/٣٠

الرئيس:	السير ديفيد هناي	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لوزنسكي
	باكستان	السيد ماركر
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	جيبوتي	السيد علهاي
	الرأس الأخضر	السيد جيسس
	الصين	السيد شين جيان
	فرنسا	السيد لدسوس
	فنزويلا	الآنسة تروخيو
	المغرب	السيد بيداوي
	نيوزيلندا	السيد كيتنغ
	هنغاريا	السيد إردوس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت
	اليابان	السيد هاتانو

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى: Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٣٠.

إقرار جدول الأعمال.

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

تقرير آخر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا (لجنة التحقق الثانية) (S/26060 و Add.1 و Add.2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أنغولا والبرتغال وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي ومصر وناميبيا يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة اعتزم، بعد موافقة المجلس دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد دي مورا (أنغولا) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغلت السيدة حسن (مصر) والسيد غوريراب (ناميبيا) والسيد كاتارينو (البرتغال) والسيد نياكي (جمهورية تنزانيا المتحدة) والسيد موسوكا (زامبيا) والسيد شامويارا (زمبابوي) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير آخر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا (بعثة التحقق الثانية) الوثائق S/26060 و Add.1 و Add.2.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثائق الأخرى التالية: الوثيقة S/26064، وهي رسالة مؤرخة ٩ تموز/يوليه ١٩٩٣ موجهة الى الأمين العام من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة؛ والى الوثيقتين S/26076 و S/26081، وهما رسالتان مؤرختان ١٣ و ١٤ تموز/يوليه موجهتان الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة.

المتكلم الأول في قائمتي هو وزير العلاقات الخارجية لأنغولا، سعادة السيد فينانسيو دي مورا. أرحب بسعادته وأدعوه للإدلاء ببيانه.

السيد دي مورا (أنغولا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولا أن أقول "صباح الخير". بون ديا - سأتكلم بالبرتغالية، اللغة الرسمية لبلدي، وآمل أن تكون الأمانة العامة قد أعدت الظروف الضرورية لمساعدتي على الإدلاء بهذا البيان.

(تكلم بالبرتغالية؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد)

إنه لشرف كبير لنا دائما أن نخاطب هذا الجمع المميز لمجلس الأمن الذي يجري مناقشة مرة أخرى اليوم ويتخذ قرارات هامة بشأن الحالة السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية الخطيرة والمأساوية التي تسود في بلدنا، جمهورية أنغولا، نتيجة الأزمة التي أوجدها السيد سافيمبي.

فبالنيابة عن حكومة جمهورية أنغولا، أسمحوا لي أن أحيي الجهود التي تبذلونها أنتم، السيد الأمين العام، ومجلس الأمن في سبيل عودة السلم والوفاق الوطني في بلدنا. وينبغي أيضا توجيه كلمة شكر الى الآنسة مارغريت أنستي على العمل الشاق الذي قامت به خلال فترة خدمتها في المنظمة بوصفها الممثلة الخاصة للأمين العام في أنغولا.

ونغتنم الفرصة لنعرب عن تقديرنا للممثل الخاص الجديد للأمين العام السيد أليون بيي، على الرغم من أن فترة وجوده في بلدنا ما زالت قصيرة، على النشاط المكثف والقيم الذي قام به فعلا في سبيل قضية السلم والوفاق الوطني في أنغولا. ونعرب عن أملنا في نجاحه في المساعي العسيرة والمميزة التي يبذلها الأمر الذي يساعدنا على عودة السلم الذي نحن في أشد الحاجة اليه في أنغولا، دون ارباك الحكومة الشرعية من جانب الذين يتصرفون بمعزل عن قواعد التعايش والديمقراطية.

وإننا نعرب عن امتناننا لابنين مميزين من افريقيا هما الجنرال إدوارد أوريمنا ممثل نيجيريا، والجنرال مايكل نيامبويا ممثل زمبابوي على الطريقة الرائعة التي قادا بها الفرقة العسكرية التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا. وإننا على ثقة بأن القائد الجديد الجنرال كريس غاروبا ممثل نيجيريا لدى قيادته بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا سيحذو حذو رفيقه في السلاح اللذين سبقاه. والحكومة الأنغولية ستأخذ في الاعتبار الطرق والوسائل التي تكفل الاضطلاع بمسؤولياته على أفضل وجه ممكن.

وإننا نعرب مرى أخرى لشعب البرازيل الصديق، ولا سيما القوات المسلحة البرازيلية، عن شعورنا بالأسف العميق لوفاة الرقيب أديلسون باربوسا داكوستا على نحو مأساوي، وهو كان من جملة الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل السلم والأمن الدولي. فبالنيابة عن حكومتي وشعبي، وهو الشعب المحب للسلم، نحيي الرقيب داكوستا تحية قلبية.

ونود أيضا أن نؤكد مرة أخرى لحكومة جمهورية كوت ديفوار، وبخاصة لفخامة الرئيس هوفو بوانيي، على عميق تقديرنا للجهود التي بذلها سعيا للسلم في أنغولا. ويحدونا الأمل في أن يواصلا ذلك حتى تصبح أبيدجان واقعا.

ونتوجه بالشكر على التضامن الذي أظهرته مختلف البلدان الأعضاء في المنظمة، وعلى الدعم الدبلوماسي والمعنوي المتعدد الأوجه الذي قدم الى حكومتنا. وقد أعرب عن هذا الدعم في البيان الصادر عن الاجتماع الأخير للدول المراقبة "الترويكا" الذي انعقد في موسكو، وهو البيان الذي يظهر بوضوح أنه لدينا الحق الشرعي في الدفاع عن النفس، وأنه لا يمكننا أن نترك الدفاع عن وحدة أنغولا وسيادتها واستقلالها وديمقراطيتها البازغة في أيد غريبة.

إن الحكومة الأنغولية ما فتئت منذ زمن بعيد تسترعي انتباه هذا الجهاز الهام للأمم المتحدة الى تصميم الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) على مواصلة حمل السلاح بغية الحصول على السلطة التي حجبها الشعب عنه في صناديق الاقتراع. ولقد ذكرنا تكرارا أن يونيتا لا يريد وقف أعماله المسلحة، واقترحنا أنه يجب بالتالي وقفها بجميع الوسائل المتاحة لنا.

ويمكننا أن نخلص اليوم الى أن القرارات التي يسبب اتخاذها قيام المنظمة بأعمال مضنية، تبرهن على قلة فعاليتها في اجبار يونيتا والسيد سافيمبي على سلوك طريق الحوار السلمي والمشاركة في إضفاء الطابع الديمقراطي على المجتمع الأنغولي. وكما دأبنا على القول، فإن الحكومة لا تنوي إلغاء يونيتا بوصفه حزبا سياسيا. بيد أننا لا نقبل حزبا مسلحا مثل يونيتا بقيادة السيد سافيمبي.

إننا نرى أن كل قرار متخذ لم يمتثل له يونيتا يفضي الى نمط من السلوك يجب علينا أن نتجنبه بأي ثمن. لذلك، نود أن نذكر أنه آن الأوان للانتقال من مرحلة قرارات الإدانة البسيطة الى اعتماد آليات قسرية مناسبة تضع حدا نهائيا للتمرد على الحكومة الشرعية والمجتمع الدولي ذاته وتحديهما، وهو تمرد تقوم به مجموعة عسكرية بقيادة رجل يدعى السيد جوناس سافيمبي.

وحكومتي تعتقد أن مجلس الأمن لديه الآليات المختصة لوضع حد نهائي للأعمال التي أدانها هذا الجهاز الهام مرة أخرى. لذلك من الضروري أن تمتنع جميع البلدان والمنظمات عن تقديم أي دعم بجميع أنواعه الى يونيتا يفضي الى تشجيعه على مواصلة التغاضي عن جميع الالتزامات التي تعهد بها بملء إرادته وبصورة طوعية.

أود أن أذكر المجلس بأن الجناح العسكري ليونيتا، بأنشطته المتواصلة، يتحدى كلية سلطة مجلس الأمن وهيبته. ومن الضروري أن نحاول، بأي ثمن، الحفاظ على سلطة أهم جهاز في الأمم المتحدة إذا كنا لا نبغى المخاطرة بخلق سابقة خطيرة لا شك في أنها ستجعل من الصعب علينا في المستقبل الوصول إلى حل سلمي للصراعات المختلفة المنتشرة في شتى أرجاء العالم.

ودون الرغبة في إرهاق أعضاء المجلس، أود أن أصف في بضع كلمات سلوك يونيتا حيال قرارات مجلس الأمن التي تعبر عن الوضع السائد في أنغولا وتقدم الدليل على طبيعة يونيتا المولعة بالقتال والابادة الجماعية.

القرارات ٨٠٤ (١٩٩٣) و ٨١١ (١٩٩٣) و ٨٣٤ (١٩٩٣) تم تحليلها بشكل شامل، ولم يمتثل لها. وبهذه الطريقة أحبطت يونيتا استعداد حكومة جمهورية أنغولا لأن تتوصل، استجابة لمناشدات المجتمع الدولي، إلى حل تفاوضي للأزمة، على ضوء اتفاقات السلم، ولإعادة اقرار وقف اطلاق النار دون شروط مسبقة. فقد تقاعست عن حضور الجولة الثانية من المفاوضات في أديس أبابا؛ ورفضت التوقيع على مذكرة التفاهم الخاصة ببروتوكول أبيدجان؛ وعرضت للخطر السلامة المادية والروحية لأفراد بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، وأرواح الناس، وكذلك ممتلكات الوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية في أنغولا، التي تشارك، على سبيل المثال، في عمليات الاغاثة الطارئة والمعونة الانسانية دون أي تمييز.

لقد قوبلت أعمال "يونيتا" بإدانة مجلس الأمن لرفضها الافراج عن المواطنين الأنغوليين والرعايا الأجانب المحتجزين كرهائن، ولرفضها أن تكون جزءا من المؤسسات السياسية التي أنشئت على أساس القرارات وعلى أساس نتيجة الانتخابات، وان تشترك في مفاوضات هامة مع حكومة أنغولا؛ وقرارها بسحب قواتها من القوات المسلحة الأنغولية الجديدة.

وعلى نفس المنوال، وبرغم كل جهود المجتمع الدولي يبدو لنا أنه يوجد أخيرا فهم للجوهر الحقيقي للمشكلة الأنغولية التي يمكن تلخيصها في انتهاك يونيتا الانفرادي لاتفاقات السلم وخطط السلام الأخرى التي تمت تجربتها. ان يونيتا تواصل هجماتها المسلحة التي تستهدف بصفة أساسية السكان المدنيين العزل والبنية الأساسية الاقتصادية - الاجتماعية للبلاد. ومازالت تحتل بقوة السلاح مناطق مختلفة من الأراضي الوطنية، حيث ترتكب، للأسف الشديد، أبشع انتهاكات لحقوق الانسان لا يدري عنهم العالم إلا القليل.

وكما يعلم الأعضاء، فإن يونيتا هي - على وجه الحصر - التي أشعلت الحرب مرة أخرى في أنغولا، عندما اختارت الحل العسكري ردا على هزيمتها في الانتخابات التشريعية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، تحت ذريعة

الغش المزعوم في الانتخابات، وبدأت في إثارة المشاعر الاثنية والاقليمية، وهذا الموقف الذي يمت بصلة لأطماع قائدها السيد جوناس سافيمبي غير المحدودة في السلطة، أسفر حتى الآن عن ضياع أرواح لا تعد ولا تحصى من أبناء الشعب الناميبي وخسائر في الممتلكات، كما بدد الآمال المعقودة على عملية ناجحة لتحقيق الديمقراطية والمصالحة في أنغولا كشعب واحد في كنف أمة واحدة.

لم يحدث من قبل في مثل هذه الفترة الوجيزة منذ استئناف الحرب أن كان هناك كل هذا العدد من القتلى وكل هذا الدمار، وهي عوامل جعلت أرواح معظم الأنغوليين معرضة للخطر. ففي هذه اللحظة بالذات يبحث ما يقرب من ٣ ملايين شخص مشرد عن ملجأ في مناطق تخضع لسيطرة الحكومة. وهم يعانون من الجوع ويفتقرون إلى أبسط الخدمات الأساسية من الرعاية الصحية.

ونستطيع أن نؤكد دون مغالاة، وعلى أساس آخر إحصاءاتنا، أن أكثر من ألف شخص يموتون كل يوم في أنغولا كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة للحرب التي يشنها السيد سافيمبي. وفي هذا السياق، نحث المجتمع الدولي على أن يواصل، بشكر ثنائي أو متعدد الأطراف، تقديم المساعدة اللازمة للسكان المتضررين.

لقد ضربت المناطق الزراعية المنتجة في بلادنا، وهي المناطق التي تشغل ٨٠ في المائة من مساحة الأراضي الأنغولية، وفي كثير من الحالات ذبح سكانها. وهناك آلاف من الأنغوليين الآخرين وبعض الأجانب يعيشون تحت الحصار في المدن الكبيرة والصغيرة التي تحاصرها أو تسيطر عليها قوات يونيتا التي تمنع المرور الحر لأية معونة انسانية من الأمم المتحدة بمهاجمة طائراتها. ونأمل في أن يتمكن المحتاجون في بعض مناطق البلد من الحصول على شيء من المساعدة بطريقة منتظمة.

وعلى الرغم من هذا السلوك العدواني، فإن حكومة جمهورية أنغولا تصرفت بمرونة وتسامح ومن خلال الحوار، وأتاحت نفسها للاشتراك في المحادثات، وقدمت تنازلات هامة أخرى شهدها المجتمع الدولي وبالذات البلدان المراقبة لعملية السلم - أثناء جميع جولات المحادثات - في المدينة الأنغولية ناميب، وفي أديس أبابا وفي أبيدجان. ونحن نوافق، في ظل ظروف سلمية، على وجود أعضاء يونيتا في حكومة الوحدة الوطنية على كل المستويات - المركزية والمحلية - ونرحب باشتراكهم في القوات المسلحة وفي الأجهزة الأخرى للدولة، على الرغم من أن الحركة الشعبية لتحرير أنغولا لها امتياز تشكيل الحكومة بنفسها، باعتبارها الطرف الفائز في الانتخابات التشريعية.

ان فشل جولة المفاوضات الأخيرة في أبيدجان لا يعزى إلا إلى رفض يونيتا التوقيع على بروتوكول أبيدجان، ورفضها الفقرة التي تنص على جلائها عن المدن الكبيرة والصغيرة التي تحتلها دون وجه حق وعلى نحو يشكل انتهاكا صريحا وخطيرا لاتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

نود أن نؤكد على أن توقيع بروتوكول أبيدجان الذي أبرم بعد جهود شاقة تحت رعاية الممثلة الخاصة للأمين العام، الآنسة أنستي، وبالتعاون القيم من جانب مراقبي عملية السلم، من شأنه ان يؤدي إلى إعادة اقرار وقف اطلاق النار مما يمهد الطريق لإعادة تنفيذ اتفاقات السلم.

وبالتصرف على هذا النحو، فإن يونيتا، بالاضافة إلى موقفها ضد الشعب الأنغولي وقادته المنتخبين ديمقراطيا، تتحدى المجتمع الدولي برمته. وفي مواجهة أعمال يونيتا وازدرائها للاتفاقات المعترف بها والمصدق عليها دوليا، فإننا نعتبر أن القواعد والمبادئ الديمقراطية تتعرض للتهديد على مستوى دولي تحت سطوة الحراب، على الأقل في بعض البلدان الأقل نموا.

وللأسف، يبدو أن استراتيجية يونيتا تلقى التشجيع بالدعم الذي لا تزال تتلقاه من بعض البلدان وبعض الدوائر المحافظة التي تريد أن ترى تصعيدا في الحرب في أنغولا. وما كان لهذه الحركة أن تبدي مثل هذا التحدي للمجتمع الدولي دون الدعم الاستراتيجي والتموين المقدم لها. ما الذي يقف وراء القدرة العسكرية للسيد سافيمبي، اننا نسأل أنفسنا؟ وماذا سيكون موقف هذا المجلس إذا واصل سافيمبي عناده لأنه واثق من القدرة العسكرية التي يتلقاها؟ لاتزال القوات العسكرية والمتطرفة من جنوب افريقيا تقدم الدعم العسكري وغيره من المساعدة، عبر زائير، للأعمال الحربية التي تقوم بها يونيتا. ولا نريد ان نشدد على كون جمهورية زائير، البلد الذي تربطنا به علاقات تاريخية وعلاقات دم، تشارك مباشرة في هذا الدعم التمويني من خلال استخدام أراضيها كقاعدة استراتيجية وتموينية لإدخال الرجال والمعدات التي تثير القلاقل في الجزأين الشمالي والشمالي الشرقي من أنغولا.

تعتبر الحكومة الأنغولية أن الحل للأزمة السائدة في أنغولا ينبغي أن يقوم بالضرورة على احترام نص وروح اتفاقات بيسيس، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن، والتي يقتضي تنفيذها، بسبب عناد يونيتا، نهجا أكثر جرأة وجسارة من جانب المجتمع الدولي. ويجب الضغط على يونيتا لوقف الحرب، وإخلاء المدن والمناطق التي تحتلها، والسماح بحرية الحركة للأشخاص والسلع، وتسريح مجموعات رجالها المسلحين - والتي تعتبر غير قانونية، لأنها تشكل انتهاكا للقانون الأنغولي - واحترام الدستور والمؤسسات الديمقراطية للدول الأنغولية. ودون ذلك سيظل السلم والاستقرار مجرد وهم، وستتعرض هيبة المجتمع الدولي ومؤسساته للخطر.

ولهذا، نرى أن اعتماد المجتمع الدولي دون تحفظ لمجموعة من الإجراءات التقييدية ضد يونيتا، تنفذ فورا - أي بعد انتهاء الموعد المقرر - سيساعد على دفع يونيتا إلى التخلي عن نهج الحرب والعنف الذي تمارسه في جميع أنحاء البلد. وان تجميد حسابات يونيتا في البنوك التي تستخدمها لشراء المعدات العسكرية؛ وفرض قيود على حرية حركة الأشخاص المنتمين إلى يونيتا عبر الحدود لأسباب لا تتصل بمحادثات السلم؛

وإغلاق مكاتبها في البلدان الأخرى ومنع استخدامها لأجهزة الدعاية التي تقدمها وسائط الإعلام في دول أعضاء في الأمم المتحدة، كلها تدابير ينبغي اتخاذها على نحو عاجل باعتبارها إسهاما في استعادة السلم في أنغولا. أن ما يتعرض للخطر هو القيم المقدسة، مثل الأرواح البشرية، ناهيك عن الديمقراطية وبقاء أمتنا.

وغني عن القول إن الآثار السلبية والخطيرة التي تخلقها يونيتا وحلفاؤها لن تؤثر فحسب على انغولا ولكن أيضا على بقية المنطقة، والجنوب الافريقي، حيث تجري عمليات حساسة يمر بها الاستقرار السياسي والانتقال إلى الديمقراطية، وهذه الآثار واضحة تماما - وهي تحبط الجهود الاقليمية من أجل الانتعاش الاقتصادي - في الوقت الذي يحظى التكامل الاقليمي من خلال مؤتمر التنسيق الإنمائي في الجنوب الافريقي ومناطق التجارة التفضيلية بزخم ملموس. ونحن مقتنعون بأنه بينما تستمر الأزمة في أنغولا، سيظل الجنوب الافريقي مركزا للتوتر أساسا بسبب مشاركة بلدان مجاورة معينة.

ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية صيانة السلم والأمن الدوليين. ولهذا من الأمور العاجلة ان تتخذ اجراءات فعالة للسماح للحكومة الشرعية في أنغولا بإخماد الثورة؛ وهذا هو الضمان الوحيد الذي يمكن الشعب من ممارسة حقوقه بالكامل ويشاطر بيئة من التعاون تكون مفتوحة للجميع.

ولا تزال حكومتي تؤمن بحل تفاوضي باعتباره البديل الوحيد للصراع الأنغولي. ومع ذلك، أود أن أوضح أنه رغم أننا نؤكد من جديد تمسكنا بجميع المبادئ التي التزمنا بها، وفي ضوء تحدي يونيتا، ستلجأ الحكومة الأنغولية إلى جميع الوسائل، بما فيها الوسائل العسكرية، لإعادة فرض القانون ولإعادة الحكم الديمقراطي.

وفي هذا المضمار، تقبل الحكومة الأنغولية جميع المساعدة والمعونة الدولية المتاحة واللازمة بموجب ميثاق الأمم المتحدة بغية الدفاع عن سيادة أنغولا ووحدة أراضيها وحماية سلمها وشعبها.

(تكلم بالانكليزية)

وأخيرا، أود أن أقدم لكم، سيدي الرئيس، ولجميع أعضاء مجلس الأمن، اعتذاري العميق لوصولي متأخرا بعض الوقت إلى هذه الجلسة البالغة الأهمية، لأسباب خارجة عن ارادتي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أطمئن وزير خارجية أنغولا أن وصوله متأخرا لم يكن مصدر إزعاج للمجلس بأي حال من الأحوال.

المتكلم التالي وزير خارجية زمبابوي، السيد ناثان شامويارا. أرحب بسعادته وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شاموبريرا (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس: اسمح لي أن أبدأ كلمتي بتهنئتكم على تولي رئاسة مجلس الأمن. إن خبرتكم الواسعة ومهاراتكم الدبلوماسية المعروفة قد أدت خدمة للمجلس فعلا في هذا الشهر بجدول أعماله المزدحم والصعب. كما نهنئ السفير خوان أنتونيو يانيز - بارنيوفو ممثل اسبانيا على قيادته القديرة لمجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه الماضي.

إن أحداث أنغولا تمثل مأساة انسانية ذات أبعاد كبيرة، مأساة كان من الممكن تفاديها ولايزال من الممكن التحكم بها. إن الاجراء الحاسم من جانب هذا المجلس على وجه الخصوص والمجتمع الدولي في مجموعه يمكن أن يعزل ويهزم الطموحات الخطيرة لدى الرجل الذي يجلب قدرا كبيرا من المعاناة والموت على شعبه: السيد جوماسي سافيمبي، قائد يونيتا. إن الاجراءات الخطيرة وغير المسؤولة لذلك الرجل ذكرتها بضعة وفود في جلسة هذا المجلس في ١ حزيران/يونيه وفي بضعة محافل اقليمية ودولية أخرى، وذكرها أيضا هذا الصباح وزير الشؤون الخارجية لأنغولا، الذي أنهى الكلمة توا. ولا حاجة بي الى اعادتها.

ولكن ما يحتاج الى التأكيد والاهتمام هو الحقيقة أن مجلس الأمن ينبغي أن يتجاوز تمديد بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا الى تدابير جماعية أكثر ايجابية. ونحن نعرف أن تلك البعثة أخفقت في ايقاف جوناس سافيمبي، ونعرف أنها لم تحل دون تقويض عملية السلام، كما أنها فشلت في اعادته الى مسار السلام الذي حددته اتفاقات بسيس. أما المطلوب الآن فهو اتخاذ التدابير التي ستعزل ذلك الطاغية عزلا تاما وتحرمه الوسائل اللازمة لمواصلة هذه الحرب بين الأشقاء التي يموت فيها ألف أنغولي تقريبا كل يوم. ونحن نرى أن التدابير الجماعية المقترحة في مشروع القرار ينبغي فرضها فورا، بدلا من تأجيلها الى ١٥ أيلول/سبتمبر على أمل إمكانية احراز شيء من التقدم في عملية السلام. وفي هذا الصدد، يوافق وفدي تماما على ما قاله وزير العلاقات الخارجية لأنغولا.

ويرى وفدي أن الأوان قد آن لاستهلال وتنفيذ برنامج شامل لما يمكن أن يسمى ببعثة التحقق الثالثة في أنغولا. ينبغي للمجلس والمجتمع الدولي أن يتخذا زمام المبادرة لاحلال السلام باعتماد تدابير جماعية لا تترك لبعثة التحقق وسافيمبي بديلا سوى العودة الى طاولة التفاوض على أساس اتفاقات بسيس للسلام وعلى أساس صيغ ابيدجان. وينبغي أن نرفض أن يستغلنا ذلك الرجل وأن نرفض السماح باستمرار كل تلك

المعاناة والقتل باسم التماس السلام. إنه يتكلم بالطبع، عن السلام، ولكنه يخطط ويحبك المكائد حقيقة للحرب ولمزيد من الحرب ولمزيد من قتل أبناء شعبه.

نحن في افريقيا نشعر ببالغ القلق حيال هذا الوضع الذي لا يطاق تحمله في أنغولا. إنني وزملائي المنتمين الى منطقة الجنوب الافريقي قد مثلنا اليوم أمام المجلس بالنيابة عن دول خط المواجهة بعد فترة قصيرة من اصدار رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية لاعلان القاهرة بشأن أنغولا وبعض المسائل الأخرى. والرئيس روبرت غابريل موغابي رئيس زمبابوي كلف في ذلك الاجتماع بمسؤولية البحث عن حل للأزمة الأنغولية والتقريب بين حكومة أنغولا الشرعية، بقيادة الرئيس خوسيه إدواردو سانتوس، ويونيتا. الرئيس موغابي الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية، السيد سالم أحمد سالم، يبذلان جهودا أخيرة للاتصال بالسيد سافيمبي ولحثه على وقف الحرب وقبول نتائج انتخابات أيلول/سبتمبر. هذا هو الواقع الوحيد الذي لدينا الاستعداد للاعتراف به والعمل من أجله. ويسرنا أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قد قبلت هذا الواقع الآن باعترافها بالحكومة الشرعية لأنغولا في أيار/مايو الماضي. ونحن نرى أن أي واقع آخر نشأ باستخدام القوة لهو استبدادي وغير مقبول، ولا ينبغي لهذا المجلس أن يقبله.

إن الغرض من وراء اقتراح تنفيذ ما أسميته بعثة التحقق الثالثة ليس إلحاق الهزيمة بأي شخص أو بأي طرف، ولكن التعجيل باستئناف حوار مجد بين يونيتا وحكومة أنغولا من أجل تنفيذ اتفاقات السلام. ولن نتغاض عن أي وضع أو نقبله يلتمس فيه طرف عن طريق الرصاصة ما فشل في تحقيقه عن طريق صندوق الاقتراع. ولذلك، فإننا ندعو يونيتا الى وقف جميع الأعمال القتالية فورا وبصورة غير مشروطة والدخول في مفاوضات جدية وملموسة مع حكومة أنغولا بغية العودة بتنفيذ اتفاقات بسيس الى مسارها الطبيعي.

ونشعر بالقلق بأن اشراك العديد من المفاوضين قد يعيق واقعيا التقدم ويسمح ليونيتا فقط بكسب الوقت لمواصلة هجوم عسكري يستتبع المزيد من المعاناة والقتل. وعليه، فإننا نحث على استمرار اجراء المناقشات تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية فقط.

السيد شامويريرا (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس: اسمح لي أن أبدأ كلمتي بتهنئتكم على تولي رئاسة مجلس الأمن. إن خبرتكم الواسعة ومهاراتكم الدبلوماسية المعروفة قد أدت خدمة للمجلس فعلا في هذا الشهر بجدول أعماله المزدحم والصعب. كما نهنئ السفير خوان أنتونيو يانيز - بارنيوفو ممثل اسبانيا على قيادته القديرة لمجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه الماضي.

إن أحداث أنغولا تمثل مأساة انسانية ذات أبعاد كبيرة، مأساة كان من الممكن تفاديها ولايزال من الممكن التحكم بها. إن الاجراء الحاسم من جانب هذا المجلس على وجه الخصوص والمجتمع الدولي في مجموعه يمكن أن يعزل ويهزم الطموحات الخطيرة لدى الرجل الذي يجلب قدرا كبيرا من المعاناة والموت على شعبه: السيد جوماسي سافيمبي، قائد يونيتا. إن الاجراءات الخطيرة وغير المسؤولة لذلك الرجل ذكرتها بضعة وفود في جلسة هذا المجلس في ١ حزيران/يونيه وفي بضعة محافل اقليمية ودولية أخرى، وذكرها أيضا هذا الصباح وزير الشؤون الخارجية لأنغولا، الذي أنهى الكلمة توا. ولا حاجة بي الى اعادتها.

ولكن ما يحتاج الى التأكيد والاهتمام هو الحقيقة أن مجلس الأمن ينبغي أن يتجاوز تمديد بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا الى تدابير جماعية أكثر ايجابية. ونحن نعرف أن تلك البعثة أخفقت في ايقاف جوناس سافيمبي، ونعرف أنها لم تحل دون تقويض عملية السلام، كما أنها فشلت في اعادته الى مسار السلام الذي حددته اتفاقات بسيس. أما المطلوب الآن فهو اتخاذ التدابير التي ستعزل ذلك الطاغية عزلا تاما وتحرمه الوسائل اللازمة لمواصلة هذه الحرب بين الأشقاء التي يموت فيها ألف أنغولي تقريبا كل يوم. ونحن نرى أن التدابير الجماعية المقترحة في مشروع القرار ينبغي فرضها فورا، بدلا من تأجيلها الى ١٥ أيلول/سبتمبر على أمل إمكانية احراز شيء من التقدم في عملية السلام. وفي هذا الصدد، يوافق وفدي تماما على ما قاله وزير العلاقات الخارجية لأنغولا.

ويرى وفدي أن الأوان قد آن لاستهلال وتنفيذ برنامج شامل لما يمكن أن يسمى ببعثة التحقق الثالثة في أنغولا. ينبغي للمجلس والمجتمع الدولي أن يتخذا زمام المبادرة لاحلال السلام باعتماد تدابير جماعية لا تترك لبعثة التحقق وسافيمبي بديلا سوى العودة الى طاولة التفاوض على أساس اتفاقات بسيس للسلام وعلى أساس صيغ ابيدجان. وينبغي أن نرفض أن يستغلنا ذلك الرجل وأن نرفض السماح باستمرار كل تلك

وفي الوقت الذي تدور فيه المناقشات، ينبغي السماح للمعونة الانسانية والدولية بأن تجد طريقها للأشخاص والأسر الذين هم في أمس الحاجة اليها. إن طريقة تنكر يونيتا للانتخابات واتفاقات السلام لا تسمح لأحد أن يطمئن بأن في مقدور يونيتا الوفاء بالالتزام الذي قطعته على نفسها توا، وبأنها ستسمح بدخول المعونة الانسانية الى المناطق التي تسيطر عليها. ولذلك، فإنه لابد من توفير الإشراف الصارم وتنظيمه.

والمأساة الانسانية في أنغولا ينبغي أن تعالج بقدر كبير من السرعة والرأفة. فمن ناحية، لدينا حوادث قتل ما يناهز ٣٠٠ مدني بصورة متعمدة وعديمة الشفقة بينما كانوا يستقلون قطارا في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣ في مقاطعة هيلا. وفي رأينا أن هذه جريمة فظيعة بحق الانسانية يتحمل مسؤوليتها جوناس سافيمبي ورجاله. ونشعر بخيبة أمل أن الاشارة الى هذا الحدث التي وردت في المشروع الأول من مشروع القرار المتفق عليه لم يرد في المشروع النهائي. إننا نعتقد أن هذه الجريمة بشعة ولابد من تسجيلها، هذا وقد سجلها الأمين العام في تقريره، ونعتقد أن مرتكبي هذه الجريمة ينبغي أن يتحملوا مسؤوليتها. وفي الادلاء ببيان عن هذه الحالة، إن رئيس المجلس نفسه وصفها بأنها جريمة بحق الانسانية وأعتقد أن المجلس يجب أن يسجلها ويدرجها في مشروع القرار.

ومن ناحية أخرى، لدينا أرقام مروعة أصدرتها الأمم المتحدة نفسها تفيد بأن ثلاثة ملايين من الشعب الأنغولي قد شردوا أو أصبحوا لاجئين اليوم في أنغولا وأن ألف وفاة تحدث يوميا نتيجة للحرب أو المجاعة. وقد دمرت ممتلكات تقدر قيمتها ببلايين الدولارات، كما أن البنى التحتية قد تعرضت لكثير من التدمير في أجزاء كثيرة من البلاد. وقد هاجمت يونيتا منشآت النفط التابعة لتاكسكو، وهي شركة أمريكية متعددة الجنسيات - في سويو، وألحقت ضررا جسيما بأنابيب تحميل النفط هناك. وفي قاعدة كواندا، وهي مركز خدمات لسويو، خربت عمليات النفط، كما دمرت بنى تحتية نفطية حيوية. إن احتلال يونيتا لسويو يحرم أنغولا من حوالي ١٠٠ ألف برميل من النفط الخام يوميا، يقدر بحوالي ١,٨ مليون دولار يوميا، أو حوالي ٢٠ في المائة من انتاج أنغولا الاجمالي من النفط. وإن مبلغا مماثلا من المال يضيع على أنغولا نتيجة لسيطرة يونيتا العسكرية على مناطق تعدين الماس، التي لم تعد تشغل بطريقة مربحة. ومن الواضح أن يونيتا قد ساهمت في جعل اقتصاد أنغولا في حالة من الجمود.

وفي هذا السياق، نرحب بالقرار الذي اتخذه في اجتماع موسكو الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الامريكية برفع بعض القيود التي فرضت أصلا على الحكومة الأنغولية والتي تمكنها من حيازة طائفة محدودة من الأسلحة وبتقييد حركة أفراد يونيتا. وأن القيود التي رفعت عن حكومة أنغولا ينبغي أن تفرض الآن على يونيتا، وهي المصدر الأوحد للعنف والحرب المستمرة بين الأشقاء. وينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى الى أن يقيم من جديد وقفا لاطلاق النار، وأن يتقيد بخيار "الصفر الثلاثي"، على الأقل من حيث تأثيره على يونيتا، وأن يصر على مبادئ اتفاقات بيسيس.

لقد شهد المجتمع الدولي الانتخابات العلنية والديمقراطية لحكومة أنغولا في العام الماضي. وقد عالج هذه المسألة مطولا المتكلم الأول في جلسة اليوم، وزير خارجية أنغولا. ومنذ الانتخابات أبدت حكومته استعدادا مثاليا للتعاون مع جميع الأطراف المعنية بهدف تطبيع الحالة في أنغولا. ومن الناحية الأخرى، فقد عملت يونيتا بصورة فائقة على تقويض الارادة الشعبية للشعب الأنغولي. انها تتجاهل تجاهلا تاما ارادة شعب أنغولا وآراءه. إن اللجوء الى العنف والارهاب والتدمير المتعمد للممتلكات لن يكون أبدا بديلا مقبولا للتعبير الحر عن ارادة الشعب الأنغولي التي تجلت في الانتخابات التي اجريت في أيلول/سبتمبر.

ونحن ننوه بحكومة أنغولا على الطريقة التي تصرفت بها في مواجهة الموقف المعوق وغير المتعاون من جانب يونيتا. وكان يخال لنا أنه عقب العملية المجهدة والصعبة التي أدت الى ابرام اتفاقات بيسيس، كان السيد سافيمبي سيكون أرحب صدرا وسيتعاون من أجل رؤية نهاية مثمرة لعملية السلم. ولقد كانت الحكومة شهمة في انتصارها وبذلت جهودا نبيلة لاستيعاب يونيتا في ادارتها. واننا نثني على أعضاء يونيتا الـ ١٠ في البرلمان وأعضاء البرلمان التابعين لأحزاب الأقلية الأخرى الذين شغلوا مقاعدهم في البرلمان في لواندا، وكانوا سيساهمون في عملية بناء الدولة لولا الحرب المدمرة التي تشنها قيادة يونيتا.

ومن سوء الطالع ان كل ما شاهدناه من يونيتا على سبيل الرد كان يتمثل بالموقف الذي مفاده "إما كل شيء أو لا شيء". ومع هذا، نأمل بأن تواصل حكومة أنغولا ابداء القدر الكبير من الصبر والمرونة الذي أبدته حتى الآن، ونأمل، اذا ما أبدت يونيتا شعورا أكبر بالمسؤولية، أن تبدي الحكومة قدرا أكبر من النبل والشهامة.

ولقد أثلج صدرنا أن نلاحظ أن مجلس الأمن وبمقتضى قراره ٨٣٤ (١٩٩٣) الصادر في ١ حزيران/يونيه من هذا العام، وبعد أن قر بما بدا وكأنه أزمة اختيار بين التراجع وزيادة المشاركة، قد قرر ألا يترك شعب أنغولا طعما لطغيان الحرب الأهلية وفوضاها. ومشروع القرار القوي جدا المعروض على مجلس الأمن اليوم ينبغي أن يبعث برسالة قوية الى يونيتا قيادة وأفرادا مؤداها أن أعمالها لا تحظى بدعم هذه الهيئة. ونحن ممتنون لمشروع القرار بصيغته ومضمونه.

والمجتمع الدولي في هذه الحقبة الجديدة ملزم سياسيا واخلاقيا بأن يعالج جميع الحالات التي تكون مثار قلق دولي معالجة متساوية وموضوعية وفعالة. إن معاناة الرجال والنساء والأطفال والتدمير غير الضروري للممتلكات يثيران نفس القدر من الأسف بغض النظر عن المكان الذي تقع فيه في العالم. ولهذا فإن ما يثلج صدرنا اليوم أن مجلس الأمن يعالج بعزم وطيد الأزمة في أنغولا وأن مشروع القرار المعروض على المجلس يسعى لاتخاذ خطوات ملموسة لوضع حد مبكر لمحنة الشعب الأنغولي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير الشؤون الخارجية لزمبابوي على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

أود أن أبين أن الاشارة الواردة في مشروع القرار التي علق عليها أهمية كبيرة ترد في الفقرة ١٨ من النص.

المتكلم التالي في قائمتي وزير الشؤون الخارجية لناميبيا، سعادة السيد ثيو - بن غوريراب. أرحب بصاحب السعادة وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد غوريراب (ناميبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بداية أن أتقدم منكم، سيدي، بأحر تهانئ وفد بلادي وتهانئي الحارة بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر. وأنا على يقين أنه بفضل مهاراتكم الدبلوماسية وحكمتكم السياسية ستتمكنون من توجيه مداولات المجلس

على نحو فعال بشأن هذه المسألة الشائكة، مسألة أنغولا، لكي تصل الى خاتمة ناجحة. وأؤكد لكم تأييدنا وانتم تضطلعون بمهام منصبكم السامي في هذا الوقت العصيب - وهو وقت عصيب خصوصا بالنسبة لشعب أنغولا. كما نتقدم بالتهنئة لسلفكم، السفير يانييز - بارنويفو ممثل اسبانيا على ادارته الناجحة لشؤون المجلس خلال شهر حزيران/يونيه.

ليس مما يبعث على الدهشة قولي انني أضم صوت وفد بلادي بالكامل الى البيانات الهامة التي أدلى بها توا زميلان واخوان، هما وزير خارجية أنغولا ووزير خارجية زمبابوي، وبخاصة فيما يتعلق باقتراحيهما بأن يتخذ مجلس الأمن تدبيرا فعالا.

واسمحوا لي كذلك أن أحيي الآنسة مارغريت جوان انستي على طريقتها المصممة والشجاعة التي أدت بهـا مهامهـا بوصفهـا الممثلـة الخاصـة للأمين العام في أنغولا. لقد انجزت الآنسة آنستي مهمة صعبة

وأنجزتها بشرف وشجاعة. لقد زارت ناميبيا منذ ما يزيد قليلا عن اسبوع وأجرت مناقشات مفيدة مع الرئيس نوجوما وكبار رجال حكومته.

وأود كذلك، في هذا الصدد، أن أتقدم بالتهنئة من صديقي السيد عليون بلوندان باي وزير خارجية مالي الأسبق وحاليا الممثل الخاص الجديد للأمين العام. إن الحالة في أنغولا أصبحت تتعقد على نحو مطرد كل يوم؛ ومع ذلك لدينا ملء الثقة بأنه مؤهل تأهيلا جيدا للقيام بالمهام التي تنتظره. وآمل في أن الاجتماع الذي أفادت الأنباء بأن عقده مع السيد سافيمبي كان اجتماعا مفيدا.

إن هذا المجلس دعا الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) تكرارا في في سلسلة القرارات التي اتخذها منذ رفض الاتحاد نتائج الانتخابات التي أجريت في أيلول/سبتمبر، وهي القرارات ٧٨٥ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، و ٧٩٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، و ٨٠٤ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣و ٨١١ (١٩٩٣) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣و ٨٣٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١ حزيران/يونيه ١٩٩٣، الى العودة الى اتفاقات بيسيس للسلم ومواصلة تنفيذ عملية السلم، ولكن دون طائل. والسيد جوناس سافيمبي أبرز نفسه بوصفه العقبة الرئيسية والوحيدة بالفعل أمام تحقيق السلم في أنغولا.

والمجلس في قراره ٧٨٥ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ الذي اتخذ فور استئناف الأعمال العدائية التي أعدها الاتحاد في لواندا وهوامبا، قد أكد على مبدأ معروف جدا من مبادئ القانون الدولي ومفاده أن أي حزب لا يتقيد بجميع الالتزامات التي تعهد بها بموجب اتفاقات بيسيس للسلم سيرفضه المجتمع الدولي. وقد حذر المجلس لاحقا من أن المكتسبات التي تتحقق عن طريق استخدام القوة لن تكون مقبولة.

ولكن على الرغم من ذلك، وبعد ١٠ أشهر تقريبا، يستمر الاتحاد بتحدي المطالب الرزينة لهذا المجلس، وهو الوصي على السلم والأمن الدوليين. ولقد حان الوقت، وبالفعل آن الأوان، لأن يبعث الى الاتحاد برسالة واضحة لا لبس فيها مفادها أنه لا يمكنه أن يستمر في تحدي ارادة المجتمع الدولي دون عقاب. فالحالة في أنغولا تتخذ مجرى خطيرا.

إن افريقيا والعالم بصورة عامة ليس في وسعهما أن يتحملا صومال أخرى، حيث استطاع أمراء الحرب المتعطشون للسلطة، عن طريق استخدام الأسلحة، أن يوقعوا الأمة بأسرها في الأسر وأن يدمروا بنية المجتمع المدني بأسره. ودون تدخل الأمم المتحدة، كان من الممكن أن يقضي ملايين الصوماليين نحبهم. فالمجاعة والموت والتدمير والفوضى الشاملة كلها أمور أصبحت سمة من سمات الصومال. وينبغي ألا يسمح لأنغولا بأن تصبح مأساة مشابهة، ويجب على المجتمع الدولي أن يوقف السيد سافيمبي عن المزيد من دفع أنغولا على طريق الدمار والموت.

إن المجتمع الدولي شهد في الحقبة الأخيرة أشخاصا تواقين الى السلطة عاثوا الخراب في بلدانهم سعيا الى السلطة المطلقة. فكمبوديا وأوغندا هما مثالان حيان على ما شهدته فترة السبعينات في هذا المجال. ومن المؤسف أنه خلال ذاك الوقت كان مجلس الأمن مشلولا بفعل سياسات الحرب الباردة. أما اليوم فمن المفرح أن مجلس الأمن أصبح نشطا، والمجتمع الدولي يتوقع منه اتخاذ إجراء قوي في مجال صنع السلم وحفظ السلم وبناء السلم. والأمين العام الذي نحيي فيه تحية صادقة المبادرات التي يتخذها وتفانيه الشخصي هو في طليعة هذه الحملة الجديدة.

وعلى الرغم من المرحلة الصعبة التي تمر بها عملية الأمم المتحدة في الصومال مع أحد أمراء الحرب فإن وصول القوات الدولية الى الصومال قد حول اليأس الى أمل - عملية استعادة الأمل حقا. فكم هو جميل ومؤثر رؤية الأطفال في هذه الأيام وهم يبتسمون ويضحكون مجددا مقابل الصور السابقة التي يظهر فيها أطفال هزيلون يقضون نحبهم، ورؤية النساء يمشين بكرامة الى جانب رجالهن وهم يقبلون على المهام الشاقة المتمثلة بإعادة إعمار بلدهم. وهذه الصور المفرحة لم تكن ممكنة في الصومال دون قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم ومختلف العاملين الدوليين في المجال الإنساني.

إن ناميبيا تحيي جميع أصدقاء افريقيا الطيبين وأبطال الحرية والعدالة الذين يساعدوننا، تحن الأفارقة، على أن نعمل لأنفسنا ما لم نكن قادرين على عمله بمفردنا. وبلدي يرغب أيضا في أن يسجل عميق امتنانه للولايات المتحدة الأمريكية حكومة وشعبا لوجودها في طليعة عملية الأمم المتحدة في الصومال ولإتاحتها لعملية الإغاثة الإنسانية هذه - عملية عودة الأمل - الموارد البشرية والتقنية التي هي في أمس الحاجة اليها. والتحول في الوضع الذي يبشر بالأمل لم يكن ممكنا لولا العمل الجريء من جانبها. ويجب أن أضيف أنه دون الالتزام المشترك من جانب جميع أعضاء مجلس الأمن لم يكن ممكنا القيام بهذه العملية. فنحن نتقدم منهم جميعا بالشكر.

وفي الوقت ذاته، لا يسعنا إغفال حقيقة أنه بفعل الجهود الدؤوبة وغالبا الصوت الوحيد لأميننا العام اللامع تنبه المجتمع الدولي في نهاية المطاف الى الأزمة الصومالية وسلطت أضواء وسائل الإعلام على تلك الحالة المأساوية.

إن الموت والتدمير الجاريين في أنغولا يجب ألا يصبحا شأنا رتيبا. وكما في الصومال قبل التدخل الشامل للأمم المتحدة، يجب على النزف في أنغولا أن يتقدم أولويات المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، يتوجب مرة أخرى توجيه كلمة شكر الى الولايات المتحدة الأمريكية على اعترافها أخيرا بحكومة أنغولا. إننا نرحب بهذا التغير في السياسة، ونعتبر أن إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع جارنا الطيب أمر جيد. وذلك يبشر بالتأكيد بقيام المزيد من الاهتمام والعمل الدوليين حيال أنغولا. ولكن هذا ليس كافيا، بل يبقى الكثير الذي ينبغي أن يقوم به كل واحد منا.

وفي آذار/مارس من هذه السنة، قمت بزيارة واشنطن دي. سي. لتبادل الآراء حول أنغولا مع كبار الموظفين في حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وأيضا مع شيوخ وأعضاء رئيسيين في الكونغرس. وخلال الزيارة ذاتها أجريت مناقشات مفيدة في الأمم المتحدة مع الأمين العام الذي كانت آراؤه مفيدة جدا لي.

وفي مسعى آخر نحو السلم في منطقتنا، جمعت في ويندهوك يوم ٤ حزيران/يونيه من هذا العام زميلي الجارين، وزيري خارجية أنغولا وجنوب افريقيا، وكانت لنا مناقشة ناجحة جدا. والعلاقات بين البلدين وضعت مجددا على أساس صلب، وأعادت جنوب افريقيا فتح بعثتها الدبلوماسية في لواندا. أما وزير الخارجية بوتا فقبل دعوة وجهها اليه نظيره الأنغولي وزير الخارجية دي مورا لزيارة أنغولا.

وفي هذا المنعطف، أود أن أؤكد النقطة التي مفادها أن مجلس الأمن مدعو في هذه المناقشة الهامة الى إبداء قدر أكبر من العزيمة والتصميم، تمشيا مع قراراته السابقة، لإحلال السلم، وإنقاذ الأرواح، ووقف تدمير الاقتصاد، ووقف الأعمال العدائية والمساعدة على تعزيز الديمقراطية في أنغولا. ومن أجل ذلك، يتوجب على المجتمع الدولي أن يقدم بالتالي جميع المساعدة اللازمة الى الحكومة الأنغولية للدفاع عن الديمقراطية وحكم القانون.

وعلى مجلس الأمن أن يوجه ليونيتا رسالة واضحة بأن توقف جميع أعمالها القتالية، وأن تعود الى عملية السلم. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بمشروع القرار المعروض على المجلس، لأنه، في رأينا، يبعث الى السيد سافيمبي بالرسالة الصحيحة والقوية.

إن اتفاقات بيسيس للسلم ترتكز على استعادة وقف إطلاق النار. وقد أظهرت أحداث تشرين الأول/أكتوبر الماضي التي أثارتها هزيمة يونيتا في الانتخابات أن يونيتا كان لديها خيار ثان هو الاستيلاء على السلطة بقوة السلاح اذا فشلت في الوصول اليها عن طريق صناديق الاقتراع. والى أن يتسنى التوقيع على وقف إطلاق النار، وعودة يونيتا الى عملية اتفاقات بيسيس للسلام، وتشكيل جيش وطني موحد، سيظل السلم بعيدا عن متناول الشعب الأنغولي. ومما يجدر التذكير به أن مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير، في قراره ٨٠٤ (١٩٩٣)، أدان بشدة انتهاكات يونيتا المستمرة للأحكام الرئيسية لاتفاقات بيسيس للسلم وانسحابها من القوات المسلحة الأنغولية الجديدة، واستيلاءها بالقوة على عواصم المقاطعات والبلديات، واستئنافها للأعمال القتالية.

ونرى أن الوقت قد حان لأن يتخذ المجلس تدابير قوية وفعالة لحرمان يونيتا من مدد الأسلحة والمواد الحربية الأخرى. وقد أوصى اجتماع القمة الأخير لمنظمة الوحدة الافريقية، في إعلانه بشأن أنغولا، بأن يفرض مجلس الأمن جزاءات ويتخذ تدابير محددة لإجبار يونيتا على قبول الحوار باعتباره الطريق الوحيد المؤدي الى السلام. وبالمثل، ان المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان المعقود في الآونة الأخيرة حث المجلس في إعلانه الخاص بأنغولا الذي اعتمد بالاجماع على اتخاذ تدابير قوية وحاسمة بغية إعادة إحلال السلم والأمن في أنغولا.

وفضلا عن ذلك، فإن البيان الثلاثي الصادر في موسكو، في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٣ عن الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية، يحث المجلس على اتباع نفس النهج. لا بد من حمل يونيتا على أن يفهم أن المجتمع العالمي، في ظل النظام العالمي الجديد، لن يتغاضى عن استعمال القوة لتقويض إرادة الشعب الأنغولي التي تجلت بوضوح في انتخابات حرة وعادلة. ويبقى على السيد سافيمبي التزام لا مفر منه هو قبول نتائج انتخابات أيلول/سبتمبر ١٩٩٢.

إن مشاركتي في هذه المناقشة الى جانب زميليّ تقدم الدليل على الجدية والقلق اللذين ننظر بهما نحن أبناء المنطقة الى الصراع في أنغولا. لقد قطعنا كل هذا الطريق الى نيويورك لأن أنغولا مشكلة افريقية، ولأننا، بوصفنا دولا مجاورة، نشعر ببالغ القلق حيال المأساة الجارية في تلك الجمهورية الشقيقة الحبيبة. لقد عانت منطقة الجنوب الافريقي بأسرها زمنا طويلا من صراعات عنصرية مدمرة زادت من حدتها الحرب الباردة. والمنطقة تحتاج الآن الى السلم والاستقرار حتى تبدأ تعميرها الاقتصادي. واذا كان ثمة شيء لا تحتاجه المنطقة بعد الآن فهو السلاح. فهي مشبعة بالأسلحة. بل الواقع أن الأوان قد آن لحمل يونيتا على تحويل سيوفه المدمرة الى محاريث من أجل التعمير والتنمية.

ولا بد لي من أن أوضح بجلاء بالغ أن ناميبيا تريد أن يحل السلم والاستقرار في ناميبيا. ولا نكنّ أي ضغائن شخصية للسيد سافيمبي أو يونيتا في هذا الصدد. فمن الواضح أن للسيد سافيمبي ويونيتا دورا يضطلعان به في شؤون بلادهما. ولا ينكر أحد أن يونيتا كسب ٧٠ مقعدا في الجمعية الوطنية. والأنغوليين الذين صوتوا بحرية لصالح أولئك النواب يحق لهم أن يمثلوا في الهيئة التشريعية دون إعاقة أو ابتزاز. ويبدو أن التعاون والمصالحة على أساس العروض التي قدمتها حتى الآن حكومة الوحدة الوطنية قد فتحت سبيلا لمشاركة يونيتا على جميع مستويات أجهزة الدولة. ولا يجوز النظر الى المسائل المعلقة الأخرى التي تتصل بالعملية التفاوضية في أبيدجان والتي ما زالت موضوع مشاورات على أنها عوائق لا يمكن تخطيها. فما هي إذن مشكلة السيد سافيمبي التي يظن أنه وحده ولا أحد غيره يمكنه أن يفهمها؟ إننا في ناميبيا نحاول جاهدين أن نفهمه، وأعرف أن هناك آخرين يحاولون مثلنا.

اسمحوا لي أن أشاطركم مختلف المبادرات الرفيعة المستوى التي أقدمنا عليها نحن أبناء المنطقة للمساعدة في تحويل حالة الصراع الى حالة من السلام والتعاون الاقليمي.

لقد قام رئيس بلادي، السيد سام نجوما ووزراء حكومته بدعوة السيد سافيمبي في مناسبات عديدة للحضور الى ناميبيا. وإن لم يكن في ناميبيا، بيّنا له استعدادنا للاجتماع به في أي مكان آخر من أجل إجراء حوار ودي. وقد كرر الرئيس نجوما هذه الدعوة أثناء زيارته الرسمية الأخيرة للولايات المتحدة، في مناقشات خاصة وعن طريق وسائط الإعلام، ولكن هذه الدعوة لم تلق آذانا صاغية حتى الآن.

وها أنا الآن، وهنا في هذه القاعة، أكرر دعوة حكومتي للسيد سافيمبي للحضور الى ويندهوك، كيما نحاول سويا الاهتداء الى مخرج من الصراع في أنغولا؛ ونعلم أن الناميبيين ليسوا وحدهم في هذا الجهد. وكما بيَّن زميلي وزير خارجية زمبابوي، فإن مختلف زعماء دول خط المواجهة وشخصيات افريقية أخرى ذات نفوذ، حاولوا نفس الشيء كما أن الرئيس موغابي، رئيس مجموعة دول خط المواجهة، لم يأل جهدا في المهمة التي يضطلع بها نيابة عن زملائه ليلتقي بالسيد سافيمبي. لكنه لم ينجح هو الآخر حتى الآن في مساعيه المحمودة. وقام الرئيس شيلوبا، رئيس زامبيا مع رئيس بلادي بإجراء مشاورات بشأن المشكلة في عدد من المناسبات. وكان بعضنا يلتقي بممثلي يونيتا، ولكن يبدو أنهم يعيروننا آذانا صماء. ولا يوجد دليل على أي جهد مقابل من جانب السيد سافيمبي. وفي هذا السياق، لا بد من التنويه بالجهود المتواصلة التي يبذلها قادة أفارقة وغير أفارقة.

إن تقرير الأمين العام (S/26060)، الذي نثني عليه من أجله، يقدم مرة أخرى صورة قاتمة عن معاناة شعب أنغولا. وفي الفقرة ٥، يعرب الأمين العام عن قلقه العميق حيال الحالة الانسانية المأساوية السائدة الآن في أنغولا. وفي الفقرة ١٠ يعلم المجلس بأن حوالي مليوني نسمة يتعرضون للخطر الآن ويحتاجون إلى المعونة الغذائية وغيرها من أشكال المعونة من أجل البقاء.

تقع الآن في أنغولا كارثة ذات أبعاد خطيرة. واسمحوا لي أن أبيّن جسامة الحالة بنسبتها إلى ناميبيا. إن سكان أنغولا الذين يتعرضون لخطر المجاعة - مليونين - يزيدون على إجمالي سكان ناميبيا. ويقال إن ١ ٠٠٠ شخص يموتون يوميا. فكيف يمكن لناميبيا ألا تشعر بالقلق؟

إننا نقر في هذا الصدد النداء القوي الموجه من جانب الأمين العام إلى جميع الأنغوليين للتقيد بقواعد القانون الانساني الدولي ولتيسير الوصول غير المعرقل للمعونة الغوثية إلى السكان المعوزين.

ولكن، كما أوضحت سابقا، إن الرجال المتعطشين للسلطة لا يرون حدودا في رغبتهم في الوصول إلى السلطة. ولقد أشرت إلى أننا رأينا هذا في الصومال. إن الرجال المتعطشين للسلطة على استعداد لحكم الجثث. ولكن يجب أن تكون هناك إرادة وقدرة أكبر من نزواتهم لوقفهم عند حدهم.

وعلى المجتمع الدولي أن يدرك أن قيادة يونيتا على استعداد لأن تنتظر حتى يفرغ صبر الأمم المتحدة.

إن ربط تمديد وتوسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية في أنغولا باستعادة وقف إطلاق النار مثل مسألة الدجاجة والبيضة، وفي هذه العملية، سيقع المزيد من الأنغوليين في تلك الحلقة المفرغة. ولهذا، تدعو ناميبيا إلى وجود كبير وفعال للأمم المتحدة في أنغولا لتشجيع وقف أعمال القتال.

وأخيرا اسمحوا لي أن أتطرق إلى مسألة لم ينظر فيها بعد على نحو كامل أو بأية طريقة مخططة، وأقصد بها، إعادة تعمير أنغولا. إن ما تعاني منه حاليا أنغولا من موت وتدمير سينتهي بالتأكيد ونحن بوصفنا في ناميبيا نأمل أن تتحقق تلك النهاية عما قريب. لقد بينت التقارير المتعاقبة للأمين العام تدميرا واسع النطاق للمدن، والبنيات الأساسية الاقتصادية، والمناجم، والمرافق العامة، والمستشفيات والمدارس، وفي الحقيقة كل جانب من جوانب المجتمع الأنغولي. وفي الواقع، إن التقرير الحالي للأمين العام ينص على

أن يونيتا قد حاصرت مدن كويتو باي ومالانج ومينونغيو، وإن المعلومات التي نتلقاها في ويندهوك، عاصمة ناميبيا، هي أن هوامبو، وهي ثانية أكبر مدن أنغولا، قد أصبحت أنقاضا. وبهذا التدمير الواسع الناطق، ستحتاج أنغولا إلى مساعدة ضخمة لإعادة البناء. وعلى المجتمع الدولي أن يبدأ التفكير في تعمير أنغولا.

وتحث ناميبيا، في هذا الصدد، مجلس الأمن على أن يطلب من الأمين العام أن يُعد خطة لتعمير أنغولا. وينبغي النظر في عقد مؤتمر لاعلان التبرعات لتعمير أنغولا. ومن شأن هذه الخطة الاقتصادية لتعمير أنغولا أن تقطع شوطا طويلا صوب إقناع الذين يقاتلون اليوم بأن هناك مستقبلا أفضل في كنف السلام. ومن شأن ذلك أن يكون طريقا مأمونا لضمان بناء السلم في أنغولا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل ناميبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد جيسس (الرأس الأخضر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعرب عن ارتياح وفدي لوجود وزراء خارجية أنغولا وناميبيا وزمبابوي فيما بيننا اليوم. ويشهد وجودهم هنا اليوم على الأولوية القصوى التي توليها أفريقيا لحل الصراع في أنغولا.

لقد اعتُقد بأن الانتخابات التي أجريت في أيلول/سبتمبر من السنة الماضية في أنغولا تحت إشراف المجتمع الدولي ستكون آخر عمل في عملية السلام التي ستؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق السلم والاستقرار في ذلك البلد.

وعلّق المجتمع الدولي، وبالتأكيد بلدي آمالا قوية على تلك الانتخابات وتوقّع أن تؤدي إلى إنهاء عقود من الحرب والدمار وأن تؤدي إلى ميلاد أنغولا جديدة، أنغولا تقوم على أساس نظام حكم ديمقراطي وتخلق بيئة سياسية تفضي إلى الانسجام الاجتماعي والتنمية الاقتصادية للبلد. وللأسف، لقد خلقت الأحداث التي أعقبت ذلك عقبة مؤلمة أمام تحقيق ذلك الهدف الذي طال انتظاره.

وقد أصبح ما حدث منذ ذلك الوقت تاريخا، كتب بفقدان أرواح الآلاف، والمزيد من تدمير المدن وتدمير البنيات الأساسية الاقتصادية التي نحن في مسيس الحاجة إليها، والمعاناة الشديدة بين السكان نتيجة لاستئناف حرب العصابات.

وللأسف الشديد، لم تؤد جهود الأمم المتحدة وغيرها من أجل التفاوض على وقف إطلاق النار، ومساعدة الأطراف المعنية في تحقيق اتفاق من شأنه أن ييسر استئناف وتنفيذ اتفاقات السلم في بيسيس، إلى النتائج المتوقعة.

وكما تبين من تاريخ الصراع المسلح في أنغولا، لا يمكن أن يحقق انتصار عسكري السلم الدائم والاستقرار والرخاء في البلد. ولا بديل عن المفاوضات إذا أردنا أن يسود السلم.

ولهذا، نشجع الأمم المتحدة على تنشيط جهود هذه الوساطة، وهي الجهود التي نؤيدها بقوة، في مساعدة الأطراف للتوصل إلى حل وسط يمكن أن يعود بنا إلى طريق تنفيذ عملية السلام.

لقد ناشد المجلس مرارا وتكرارا الأطراف وطالبها بالتوصل إلى اتفاق. وخلال بعض المناسبات، أدلت الأطراف المعنية ببيانات وأثارت الآمال. ولكن في الواقع ترجم الرد على تلك النداءات إلى مزيد من العنف، والتدمير ومزيد من احتلال المدن والبلديات.

وكان مجلس الأمن، بصبر وجلد، يمدد بصورة دورية ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا بأمل أن يسود التعقل في كل مرة وأنه سيتم في نهاية المطاف التوصل إلى اتفاق، ولم يتحقق هذا الهدف حتى الآن. ونحن مطالبون اليوم، مرة أخرى، بالنظر في تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا لمدة شهرين آخرين. ويراودنا الأمل الوطيد بأن تستغل فترة الشهرين هذه استغلالا طيبا وبأنه سيتم في نهاية المطاف التوصل إلى اتفاق لتيسير استكمال عملية السلام.

أن الإحباط الجماعي بعدم إحراز التقدم بصورة متكررة في المفاوضات بين الطرفين يبدو أنه بدأ يتملك المجلس، كما ينعكس في مشروع القرار المعروض علينا، وأن صبر المجتمع الدولي أخذ ينفد. إن التوصل الى اتفاق لتيسير استكمال عملية السلام طال انتظاره. ويحدونا وطيد الأمل بأن يبذل جهد جاد ونهائي في الشهرين القادمين لتحقيق التقدم في المفاوضات بين الطرفين.

إن حكومتي تشعر بالقلق الشديد إزاء الحالة الانسانية القائمة في أنغولا. فآلاف من أبناء الرأس الأخضر، الذين يعيشون في أنغولا، يعانون جنبا الى جنب مع اخوانهم الأنغوليين مشاق حالة الحرب. ومع أخذ حجم الحالة الانسانية في الاعتبار وهي أسوأ من حالات كثيرة مماثلة في أماكن أخرى كما هي موثقة في تقارير عديدة أعدها الأمين العام - فإننا نؤمن بأنه ينبغي بذل مزيد من الجهود من أجل تخفيف معاناة السكان.

لقد ذكر أن ١ ٠٠٠ شخص يموتون كل يوم نتيجة للصراع الدائر في أنغولا؛ إن الثمن الذي تدفعه أنغولا باهظ، إن الرقم مرتفع جدا وذو أبعاد مأساوية. وبهذا الصدد، فإننا نطلب من الأمين العام أن يدرس امكانية زيادة الطرق والوسائل، بأسرع وقت ممكن، لتعزيز الدور الانساني الذي تقوم به الأمم المتحدة في أنغولا، وتحسين فعالية الممرات الانسانية. كما نطلب منه أن ينظر في امكانية زيادة عدد أفراد بعثة الأمم المتحدة للتحقق لهذا الغرض.

وينبغي على كل الأطراف في الصراع أن تضع نصب عينيها أن القانون الانساني الدولي يعترف بحق المحتاجين الى المساعدة الانسانية في الوصول اليها، وبالتالي، يجب على كل الأطراف أن تمتنع عن اتخاذ أي اجراء يحول دون وصول المحتاجين اليها، وعليها أن تتعاون تعاونا كاملا مع بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أداء دورها الانساني.

كما أن حكومتي تشعر بالقلق الشديد ازاء الصعوبات التي يواجهها الرعايا الأجانب وأفراد أسرهم بمغادرة هوامبو ومناطق أخرى. ونشعر بالارتياح أن قلة من مواطنينا قد سمح لهم بمغادرة هوامبو ونرجو أن يتمكن الذين تأخروا من مغادرة تلك المناطق قريبا، حسب رغبتهم التي أعربوا عنها. ونأمل أن يقدم كل التعاون للجنة الصليب الأحمر الدولية لتحقيق ذلك الغرض.

أود أن أشيد بالآنسة مارغريت آنستي، الممثلة الخاصة السابقة للأمين العام في أنغولا على تفانيها والتزامها بقضية السلم في أنغولا. إن جهودها الشخصية في أوقات الشدة كانت حاسمة في الحيلولة دون المزيد من تدهور الحالة هناك. إن أداء الآنسة آنستي في أنغولا كان مثالا على نكران الذات والتفاني في تأدية الدور الدولي للأمم المتحدة. أنا معجب بشجاعتها الفائقة؛ أتمنى لها التوفيق في حياتها الخاصة ومساعيها المهنية المستقبلية.

كما أود أن أعرب عن ارتياح وفدي بتعيين السيد بيي ممثلا خاصا جديدا للأمين العام. نحن نرحب به، ونتعهد له بالتعاون الكامل، ونتمنى له التوفيق في مهامه الهامة والصعبة.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن حكومة البرازيل تجد أن الوضع في أنغولا يبعث على الانزعاج لأنه مستمر في التدهور، وأن الأعمال القتالية في ذلك البلد تتسبب في خسارة كبيرة بالأرواح البشرية. إنه لمصدر قلق كبير لنا أن قرارات مجلس الأمن السابقة لم تنفذ رغم الجهود المخلصة التي بذلتها حكومة أنغولا التماسا لحل سلمي للأزمة.

إن البرازيل تشاطر جيرانها عبر المحيط الأطلسي الجنوبي جذور تاريخية وثقافية، وكذلك الطموحات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقيم الديمقراطية المشتركة. إن الملاحظات التي أدلى بها قبل قليل وزير خارجية أنغولا، السيد فيناسيو دي مورا، الذي نرحب به هنا بحرارة، وصفت ببلاغة، وبلغتنا الواحدة، حالة بالغة الخطورة لا يمكن إلا أن تثير أعمق مشاعر القلق لدى مجلس الأمن. وقد تأثرت بصفة خاصة بإشارة السيد دي مورا الى وفاة الرقيب أدلسن باربوسا دا كوستا المفاجئة، والذي لانزال نقيم الحداد عليه.

كما استمعت باهتمام كبير الى البيانين الهامين للغاية اللذين أدلى بهما وزيرا خارجية زمبابوي وناميبيا، وكذا الى بيان زميلنا ممثل الرأس الأخضر.

إن التقرير المقدم من الأمين العام يصف مأساة إنسانية تجل عن الوصف يعيشها شعب أنغولا يوميا. فالملايين من الأنغوليين يواجهون العواقب الوخيمة للعنف الأحمق، والملايين من الأنغوليين في حاجة ماسة الى قدر أكبر من التضامن الدولي. إن شعب أنغولا الذي عانى من فظائع الصراع المسلح، يستحق التمتع بفرصة للسلام الدائم والمصالحة الوطنية. إن معاناة السكان المدنيين وإن لم يعلن عنها بقدر كاف في وسائل الاعلام الدولية، بلغت أبعادا لا يمكن السكوت عليها بأي مقياس من المقاييس.

يؤيد وفد بلادي تأييدا قويا المبادرات التي اتخذ زمامها الأمين العام لوضع برنامج الأمم المتحدة الانساني لأنغولا موضع التنفيذ. ونشعر بالانزعاج للأنباء القائلة بأن رفض يونيتا السماح بوصول المساعدة الانسانية الى بعض المناطق أدى الى تعليق تنفيذ البرنامج. ونشعر بالقلق بشأن التقارير التي تلقيناها اليوم عن العقبات الجديدة التي تعيق ايصال المساعدة الانسانية الى الشعب الأنغولي.

إن الحكومة البرازيلية مقتنعة بأن من واجب المجتمع الدولي أن يتخذ اجراءات حاسمة لوضع حد للصراع في أنغولا. يجب أن تطرق كل الأبواب لاستكشاف الفرص السانحة لحل هذا الصراع بالتفاوض.

إن أهم وأعظم اسهام في مداولاتنا يتمثل في الاعلان والقرار اللذين اعتمدتهما منظمة الوحدة الافريقية أثناء مؤتمر قمتها الأخير في القاهرة. ومن المهم، على وجه الخصوص، أن يأخذ مجلس الأمن في الاعتبار آراء منظمة الوحدة الافريقية، التي تجسد قدرة وسلطة توافق الآراء الاقليمي المعلن بوضوح بشأن هذه المسألة البالغة الصعوبة.

وأود أن أعبر عن تقديرنا للجهود التي بذلتها حكومات البرتغال وروسيا والولايات المتحدة كمراقبين لعملية السلم الأنغولية. إن البلاغ المشترك الذي صدر عن ممثلي هذه الدول في موسكو في ٨ تموز/يوليه يحتوي على عناصر نرى أنها هامة للتوصل الى حل للصراع.

وأود أن أعرب عن تأييدنا للجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص السيد أليون بلوندي بيي، بغية تيسير الاستئناف المبكر لمحادثات السلام الرامية الى وقف اطلاق النار وتطبيق "اتفاقات السلام".

كما نود أن نسجل تقديرنا للعمل الذي أنجزته الآنسة مارغريبت آنستي، الممثلة الخاصة، في ظروف بالغة الصعوبة. إنها تستحق امتناننا لجهودها الدائبة الباسلة لاقرار السلم في أنغولا.

إن الظروف قائمة بالفعل في أنغولا لإنهاء الصراع بين الأشقاء. وهناك إطار متفق عليه لإجراء عملية سلمية وديمقراطية للوفاق الوطني، ورد في "اتفاقات دي باز". وفضلا عن ذلك، هناك عملية ديمقراطية جارية الآن، ولولا استئناف الأعمال العدائية من جانب يونيتا لكانت سمحت للبلاد بتكريس مواهبها للنمو الاقتصادي والتنمية بدلا من الأعمال العسكرية. وكما ورد في مشروع القرار المعروض على المجلس، قدمت حكومة أنغولا الدليل على استعدادها الدائم للتوصل إلى تسوية سلمية للصراع. وفوق كل شيء، هناك رغبة قوية في السلم والديمقراطية في قلوب وعقول شعب أنغولا. ويبدو المجتمع الدولي الآن مستعدا لأن يعرب عن التزام أقوى بدعم الجهود التي تبذلها حكومة أنغولا لتعزيز الديمقراطية ولضمان تنفيذ اتفاقات السلم.

ونظرا لهذه الظروف المؤاتية، فإن العنصر الوحيد الهام الذي تفتقر إليه عملية السلام في أنغولا والذي يجب توفره لكي تعود إلى سابق عهدها هو عدم توفر الإرادة السياسية من جانب يونيتا للالتزام بقرارات مجلس الأمن، وبصفة خاصة من خلال الانسحاب من الأراضي التي احتلتها على نحو غير مشروع، ومن خلال القبول بنتائج الانتخابات الديمقراطية التي أجريت في ١٩٩٢ - التي اعترفت الأمم المتحدة بأنها حرة ونزيهة - وعن طريق استئناف المحادثات من أجل إعادة ترسيخ وقف اطلاق النار وتحقيق تنفيذ "اتفاقات دي باز".

وفي ضوء ذلك، يجدر بمجلس الأمن أن يرسل - كما سيفعله باعتماد مشروع القرار الذي نؤيده بقوة - رسالة واضحة لا لبس فيها إلى يونيتا. ونعتقد أن هذه الرسالة تنطوي على شقين. إنها ترسل فكرة مؤداها أن الأمم المتحدة لا يمكنها السماح بمكافأة استخدام القوة وأن مجلس الأمن على استعداد لاتخاذ التدابير التي قد تكون ضرورية لمنع يونيتا من مواصلة أعمالها العسكرية وتعزيز أهداف السلم والديمقراطية والمصالحة الوطنية في أنغولا. ولكن قبل أي شيء، إنها تشير إلى أن الباب ما زال مفتوحا أمام اليونيتا لتضطلع بدور بناء في الجهود الوطنية المبذولة من أجل تحقيق السلم وللعمل في إطار الشرعية والمشاركة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، في سياق تطبيق اتفاقات السلم.

إن البرازيل تؤيد هذه الأفكار على أمل أن أقسى التدابير التي يحق للمجلس أن يتخذها بموجب ميثاق الأمم المتحدة لن يتحتم تطبيقها وأن المجلس سيكون في القريب العاجل في وضع يرحب

فيه بإقرار وقف إطلاق النار وبالتوصل إلى اتفاق من أجل التنفيذ الكامل لاتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن.

ونحن نأمل أملا صادقا في أن هذه الرسالة سوف تفهم. إن نص مشروع القرار، وبصفة خاصة ما ورد في الفقرتين ١١ و ١٢، يوضح بجلاء أن هدف مجلس الأمن باتخاذ هذا المقرر هو الحفاظ على عملية السلم، وهي عملية تتنافى بوضوح مع حملة يونيتا العسكرية. ويتحتم على جميع الدول أن تعمل وفقا لهدف وغرض هذا القرار لمجلس الأمن.

ووفقا للقرار ٨٣٤ (١٩٩٣) والفقرة ١١ من مشروع القرار الذي سيعتمد اليوم، يقع على عاتق جميع الدول بصفة خاصة واجب الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال المساعدة العسكرية لليونيتا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو أي نوع آخر من أنواع الدعم لا يتفق ومع عملية السلم. وهذا يعني أيضا أنه يتوقع من الدول أن تمنع استخدام أراضيها في تقديم أية مساندة أو مساعدة. وتعلق البرازيل أهمية كبيرة على تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن.

إننا نعقد الأمل على أن الإجراءات التي يتخذها هذا المجلس سوف تفضي قريبا إلى النتائج المرجوة وسوف تعكس مسار تدهور الموقف في أنغولا على المستويين السياسي والإنساني. إن وجود بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا وأنشطتها ما زالت عاملا أساسيا للاستقرار في الحالة غير المستقرة في أنغولا. إن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا تضطلع بدور حاسم في تعزيز التسوية السلمية للصراع وإيصال المساعدة الإنسانية. وينبغي أن تكون مستعدة لاستئناف بل تعزيز دورها في تنفيذ "اتفاقات دي باز" حالما يتم إقرار وقف إطلاق النار. إن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية ضروري، ومن السليم أن يكون مجلس الأمم مستعدا لأن يعيدها إلى قوتها الأصلية.

وسيكون من الضروري أن تستمر الأمم المتحدة بالتزامها حيال السلم والديمقراطية في أنغولا. ومن أجل بلوغ هذه الغاية، نحبذ فكرة التوسيع الكبير، حالما تسمح الظروف، لوجود الأمم المتحدة في أنغولا، حسبما تقتضي الحاجة، لدعم تنفيذ عملية السلم.

إن الجهود التي تقوم بها لها طابع العجالة القصوى وستدخل الآن مرحلة حاسمة. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقابل الحالة الخطيرة في أنغولا بالإهمال وينبغي أن تظل موضع بحث دقيق من جانب مجلس

الأمن. وفي هذا الصدد، نرحب بهذه المناقشة التي تسلط الضوء على خطورة الحالة في أنغولا؛ لكنها أيضا، من خلال تركيزها على تصميم المجتمع الدولي، ترسل شعاعا من الأمل لجميع الذين يعملون من أجل مستقبل سلمي وديمقراطي ومزدهر لشعب أنغولا.

السيد بيدوي (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود بداية أن أهنئكم، السيد الرئيس، على الطريقة الفعالة والمجدة التي تديرون بها أعمالنا. ونحن مقتنعون بأن مزاياكم الشخصية الباهرة وخبرتكم الدبلوماسية الطويلة، وكذلك الدعم المستمر الذي تحظون به من وفدكم الممتاز، ستمكنكم من النجاح في النهوض بمهامكم الرئاسية لمجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه.

كما أود أيضا أن أعرب عن ارتياح الوفد الاسباني لمشاركة وزير العلاقات الخارجية لأنغولا، السيد فينانسيو دي مورا، في هذه المناقشة؛ لقد استمعنا إلى بيانه بالبرتغالية باهتمام وأحطنا به علما.

ونشعر بالسرور أيضا بقرار وزراء خارجية ناميبيا وزامبيا وزمبابوي بالمساهمة في المناقشة، وبذلك فإنهم أوضحوا الأهمية التي توليها بلدانهم ومنظمة الوحدة الافريقية لمسألة أنغولا.

إن وفد بلادي قد درس باهتمام وأناة التقرير الآخر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا. وبمناسبة اتخاذ القرار ٨٣٤ (١٩٩٣) في ١ حزيران/يونيه، فإن اسبانيا قد أعربت عن وطيد أملها بتحقيق تقدم كبير على طريق السلام في أنغولا. ومما يؤسف له أنه على مدى شهر ونصف تبخر هذا الأمل نتيجة عناد أحد الأطراف.

وفي الحقيقة، وكما يبين الأمين العام في تقريره، ألقت جهود يونيتا المستمرة لحيازة الأراضي بالوسائل العسكرية بشكوك خطيرة على إعلاناتها المتعلقة بنواياها السلمية. وفي القرارات ٨٠٤ (١٩٩٣) و ٨١١ (١٩٩٣) و ٨٣٤ (١٩٩٣)، أدان هذا المجلس بقوة رفض يونيتا نتائج الانتخابات وتقاعسها عن المشاركة في المؤسسات السياسية التي أنشئت على أساس الانتخابات، وانسحابها من القوات المسلحة الأنغولية الجديدة، واستيلائها بالقوة على عواصم ومدن المقاطعات، واستئنافها للأعمال القتالية في نهاية المطاف.

إننا نتفق تمام الاتفاق مع تحليل الأمين العام للحالة المشؤومة القائمة في أنغولا، وهي حالة من حالات الحرب الأهلية. وهذه الحالة ازدادت سوءا منذ تعليق محادثات السلم في أبيدجان يوم ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣. والمسؤولية عن ذاك التعليق تقع أيضا على عاتق الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا). وفي الظروف الحالية، يمكن للفشل في تحقيق نتائج ايجابية في تلك المحادثات أن يقوض المحاولات من أجل التفاوض التي تقوم بها الأمم المتحدة والبلدان المراقبة الثلاثة وهي الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة. إن تعليق خطة المساعدة الانسانية الطارئة لا يسهم أيضا في توفير مناخ مؤات، بل يزيد من معاناة السكان المدنيين الواقعين فعلا تحت وطأة تدمير البلد.

وعلى الرغم من كل هذا، يعتقد وفد بلدي أن المجتمع الدولي والأمم المتحدة لا يمكنهما التخلي عن أنغولا. ففي أنغولا هناك خطر على بقاء شعب بأكمله يواجه الآن حالة كارثية والأهوال اليومية للحرب الأهلية. وكما أشار اليه الممثل الخاص للأمين العام، وكما ذكر المتكلمون، السابقون بالفعل، يموت حوالي ١ ٠٠٠ أنغولي كل يوم نتيجة للصراع، وقرابة مليوني نسمة في خطر وبحاجة الى المساعدة للبقاء على قيد الحياة.

إن استقرار المنطقة في خطر أيضا. فأصداء ما يجري في أنغولا لها آثار خطيرة على البلدان المجاورة التي تستوعب الآن أعدادا كبيرة من اللاجئين الأنغوليين والتي أعربت عن تنامي قلقها ازاء اقتراب الصراع المسلح من حدودها.

وأخيرا، ومما له أهمية كبرى أن مصداقية الأمم المتحدة ومجلس الأمن في أنغولا في خطر. ونحن لا يمكننا أن نسمح بالتغاضي عن قرارات المجلس على نحو متكرر ومنتظم. فيجب علينا أن نضع حدا للافلات من العقوبة، ولا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي ازاء السماح بتجاهل أحد أطراف الصراع لنتائج الانتخابات الحرة والسماح بأن ينتهك دون عقوبة الاتفاقات التي جرى التوصل اليها بحرية.

وأود أن أؤكد على أن السلطات الاسبانية تعترف اعترافا كاملا بالعمل المثير للاعجاب الذي قامت به بتضحية وتفان كبيرين الممثلة الخاصة للأمين العام السابقة الآنسة انستي، في سعيها الى ايجاد حل دائم لهذا الصراع المأساوي. ونحن مقتنعون بأن الممثل الخاص الجديد، السيد عليون بلوندين بيي، سيقدم دفعا مجددا للعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا خلال الفترة الحرجة التي ستبدأ مع اعتماد مشروع القرار المعروض علينا.

إن اسبانيا ترحب بالقرار الذي اتخذته البلدان الثلاثة المراقبة في عملية السلم الأنغولي لاتخاذ خطوة هامة الى الأمام. ونرى بالتحديد أن البيان المشترك الصادر في موسكو يوم ٨ تموز/يوليه ١٩٩٢ الذي يضع الخطوط التوجيهية لحل الأزمة في أنغولا ويعترف بحق حكومة أنغولا في الدفاع عن نفسها وممارسة حقوقها المشروعة الأخرى بيان يتسم بالأهمية الحيوية.

أن مشروع القرار المعروض على المجلس، وهو المشروع الذي اضطلع وفد بلدي بدور نشط في المفاوضات التي أدت اليه، يرحب ببيان موسكو، وهو يعترف بالحقوق المشروعة لحكومة أنغولا ويرحب بقيام الدول بتوفير المساعدة لحكومة أنغولا دعما للعملية الديمقراطية.

ونلاحظ بارتياح أن روح البيان المشترك ظهرت في مشروع القرار المعروض علينا. ومشروع القرار هذا الذي سنبت فيه بعد فترة وجيزة والذي يلقى تأييد اسبانيا، نص يتصف ببعد سياسي رئيسي. وبهذا النص يقرر مجلس الأمن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا لمدة شهرين. علاوة على ذلك، ومما له صلة خاصة جدا بالموضوع، يرسي مشروع القرار الأساس لقيام مجلس الأمن بعمل في المستقبل في حالة عدم استئناف الأطراف بعد فترة زمنية معقولة لعملية السلم برعاية الأمم المتحدة بهدف الامتثال الكامل ل "اتفاقات السلم".

وهكذا، يمثل مشروع القرار نقلة نوعية الى الأمام. وينبغي ليونيتا أن تأخذ الأمر بجدية وأن تنظر في جميع مضاعفاته. ومشروع القرار سيبعث رسالة واضحة الى يونيتا مفادها أنه اذا لم تغير موقفها فإن مجلس الأمن على استعداد للنظر في اتخاذ تدابير وفقا للفصل السابع من الميثاق، بما في ذلك فرض حظر عسكري. ومجمل القول إن مشروع القرار هذا يتضمن رسالة واضحة وصارمة، ونحن نرحب بها.

واسبانيا لعلى ثقة بأنه في الفترة التي تبدأ الآن ستكون بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا قادرة على بلوغ أهدافها وتقريب الأطراف سعيا الى تحقيق حل دائم للصراع. وبلدي سيتابع التطورات عن كثب على أمل أن نرى قريبا استعادة وقف النار، واستئناف عملية السلم وتدفق المساعدة الانسانية دون عائق. وبلدي على استعداد للقيام بكل ما في وسعه دعما لعملية السلم ولكفالة عدم تخلي المجتمع الدولي ومجلس الأمن عن أنغولا وعدم نسيانهما اياها.

وخلاصة القول، اسمحوا لي أن أعرب مرة أخرى عن أصدق وأحر تحياتي لوزير الشؤون الأجنبية في أنغولا الذي يمثل بجدارة وعلى نحو شرعي حكومة وشعب أنغولا في هذا المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل اسبانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلمة التالية ممثلة مصر التي ترغب في الادلاء ببيان نيابة عن الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية. أدعوها لشغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانها.

السيدة حسن (مصر): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم اليكم بأصدق التهنئة بمناسبة توليكم رئاسة المجلس للشهر الحالي، كما أتقدم بالشكر الى سلفكم السفير ياتييز بارنويفو المندوب الدائم لاسبانيا على ما قام به من جهود خلال رئاسته للمجلس في الشهر الماضي.

يود وفد مصر الذي يتكلم باسم الرئاسة الحالية لمنظمة الوحدة الافريقية أن يعرب عن سعادته بالمشاركة في مداولات المجلس الموقر اليوم حول احدى القضايا الافريقية الهامة، قضية السلام في أنغولا ويعرب عن تمنياته الصادقة بنجاح الجهود الجماعية التي تبذلها الأسرة الدولية تعبيرا عن تضامنها مع الشعب الأنغولي في سعيه لاقرار السلام.

إن الأحداث المتلاحقة والمأساوية على أرض أنغولا، كما سردها بوضوح اليوم وزير خارجية أنغولا الذي استمعنا إليه باهتمام بالغ، توضح بجلاء تدهورا ملموسا في الحالة السياسية والعسكرية بصورة خطيرة، نتيجة استمرار القتال وازدياد انعدام الثقة الذي يحول دون تحقيق أي مصالحة سياسية مجدية، وينذر، للأسف، بعواقب وخيمة تهدد أمن وسلامة المنطقة. وهذا ما أكده السادة وزراء خارجية دول المواجهة في بياناتهم الهامة اليوم.

عندما وقعت الحكومة الأنغولية والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) على اتفاقات بيسيس في أيار/مايو ١٩٩١، استبشر العالم خيرا وبصفة خاصة افريقيا، ورحب بهذا الحدث الذي يبشر بتحقيق السلام وإقامة الديمقراطية والمصالحة الوطنية التي طالما ناشدها شعب أنغولا منذ حصوله على الاستقلال عام ١٩٧٥. ولقد عبر الشعب الأنغولي عن تمسكه بهذه الأهداف النبيلة بحماسه في المشاركة في الانتخابات التشريعية والرئاسية لاختيار ممثليه، والتي أقرت منظمة الوحدة الافريقية والمجتمع الدولي بأنها كانت انتخابات نزيهة وحرة.

ولما كانت نتيجة الانتخابات مخيبة لآمال يونيتا، حاولت اغتنام السلطة بالقوة. فبدأت سلسلة من الانتهاكات تمكنت خلالها من تحقيق مكاسب اقليمية واستراتيجية، وقامت بأعمال تخريبية ضد النظام الذي تم إقراره، وضد المؤسسات الديمقراطية المنتخبة.

وفي المقابل أكدت الحكومة الأنغولية على أولوية تحقيق الأمن والاستقرار لشعب أنغولا، ورحبت بمشاركة كافة التيارات السياسية، بما فيها يونيتا، لتكوين حكومة مصالحة وطنية. كما حاولت جاهدة، بدعم من المجتمع الدولي، حث يونيتا على احترام الشرعية، ولكنها استمرت في تجاهلها دون جدوى.

إزاء هذا الموقف، توالت المبادرات الدبلوماسية لاحتواء الأزمة على صعيد القارة الافريقية. فكان اجتماع ناميب، ثم اجتماعات أديس أبابا، فاجتماع أبيدجان، التي سارت جنبا إلى جنب مع مبادرات الأسرة الدولية ممثلة في جهود الأمين العام للأمم المتحدة وممثلته الخاصة السابقة في أنغولا، وطرح الأزمة على مجلس الأمن الذي اتخذ عددا من القرارات الهامة التي تُعد أساسا للتحرك نحو حل الأزمة، ولعل أهمها مشروع القرار المطروح على المجلس اليوم والذي نؤيده تماما ونأمل في أن يساعد في تحريك الموقف نحو الأمام. فهو يشكل رسالة قوية موجهة ليونيتا من المجتمع الدولي، تعرب عن استنكاره للانتهاكات المتلاحقة، وتنذر بتدابير محددة فعالة لحملها على العودة إلى عملية السلام.

يود وفد بلادي في هذا المجال أن يبرز الاهتمام الذي لاقته المشكلة الأنغولية في المناقشات التي دارت في قمة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية التي كان لمصر شرف استضافتها في الفترة من ٢٨ - ٣٠ حزيران/يونيه الماضي. فقد كرس القادة الأفارقة المجتمعون بالقاهرة الكثير من الجهد المخلص لبحث القضية. وصدر عن مداولاتهم إعلان هام حول الوضع في أنغولا يرسي الأسس الواقعية لحل المشكلة، ويعكس بصدق حرص القارة على أن يسترد هذا البلد الشقيق السلام الضائع، ويستعيد الاستقرار المفقود، وينعم بالعيش في سلام، ليوجه جهوده نحو رفع مستوى شعبه وتحقيق التنمية في إطار ديمقراطي.

وقد تضمن الاعلان الصادر عن القمة الافريقية بالقاهرة عددا من النقاط لعل أهمها:

تأكيد القادة الأفارقة التزامهم بالمحافظة على وحدة أنغولا وسلامة أراضيها، وإدانة المذابح التي قامت بها قوات يونيتا ضد المواطنين المدنيين العزل، وإدانة التخريب وهدم البنية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

الإشادة بموقف الحكومة الأنغولية لاستعدادها الدائم لاقامة حوار مع يونيتا، وهو ما يعكس رغبتها الحقيقية في التوصل إلى حل سلمي للنزاع. وفي المقابل، إدانة يونيتا لرفضها نتائج انتخابات أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، ومطالبتها بضرورة الالتزام باتفاقات السلام.

مناشدة حكومات دول الجوار بعدم قبول استخدام أراضيها أو أجوائها في أي عمل موجه ضد الحكومة.

ويشير البيان إلى المبادرات الرامية لإيجاد حل سلمي للأزمة. وفي هذا الصدد، يشيد بالجهود الدؤوبة للرئيس بوانيي رئيس جمهورية كوت ديفوار، كما يحثه على استخدام نفوذه للتأثير على سافيمبي لحمله على تبني موقف بناء من السلام. وبالمثل، يؤيد الجهود المبذولة من خارج القارة، وبالتحديد تلك التي تبذلها الدول الثلاث المعنية بمراقبة تنفيذ اتفاقات بيسيس للسلم في أنغولا. كما يخص بالتشجيع الإدارة الأمريكية الجديدة التي أقدمت على الاعتراف بالحكومة الأنغولية، ويحثها على استمرار جهودها ومساهمتها الرامية إلى حل الأزمة.

ويطالب البيان مجلس الأمن باتخاذ إجراءات محددة ضد يونيتا، على رأسها فرض العقوبات واتخاذ إجراءات من بينها إغلاق مكاتب تمثيل يونيتا بالخارج، لجبرها على قبول الحوار كأسلوب وحيد لتحقيق السلام.

وعلى قدر الاهتمام بالنواحي السياسية، أكد البيان أيضا قلقه البالغ من تردي الأوضاع الانسانية، ووجه نداء إلى أعضاء منظمة الوحدة الافريقية والمجتمع الدولي لتقديم المساعدات الانسانية من أجل تخفيف آلام ومعاناة الشعب الأنغولي.

لقد عبر القادة الأفارقة، كما عبر المجتمع الدولي، عن موقفهم من الحالة الحرجة الراهنة في أنغولا. ولقد تميزت هذه المواقف بالاتساق التام في تحليلها لأسباب الأزمة وطرحها للحلول. فجاء إعلان القاهرة متفقا في خطه ومحتواه مع البيان المشترك الصادر في موسكو في ٨ الجاري عن كل من الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية بصفتهم المراقبين الرسميين لتنفيذ اتفاقات السلام بشأن أنغولا. كما اتسقت هاتان الوثيقتان مع المبادئ الواردة في الاعلان الخاص بأنغولا الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بحقوق الانسان الذي عقد بفيينا.

إن توالي اهتمام المجتمع الدولي بأنغولا والتوافق في آرائه يضع على مجلس الأمن مسؤولية خاصة لمعالجة الأزمة باتباع الخيار الحاسم وعدم التراضي لحمل يونيتا على الامتثال للإرادة الدولية.

فالموقف واضح تماما. فهناك انتخابات حرة ونزيهة يتعين على يونيتا قبول نتائجها دون تحفظ. وهناك إطار واتفاق للسلام موقع من الجانبين المتحاربين يتعين الامتثال له؛ وهناك حاجة ملحة إلى وقف إطلاق النار في كافة أنحاء البلاد يتعين معها بدء المفاوضات فورا بهدف إقراره.

وهناك معاناة إنسانية تضيف الى رصيد الشعب الانغولي من الآلام والعذاب يتعين التخفيف عنها وخاصة أنه كما جاء في تقرير الأمين العام هناك ما يقرب من مليونين من البشر تحيط بهم المخاطر وفي أشد الحاجة الى المعونات الغذائية وغير الغذائية للاستمرار على قيد الحياة، ثم هناك هياكل دولة دمرتها الحرب تتطلب توسيع نطاق المساعدات الفنية والاقتصادية المقدمة من المجتمع الدولي من أجل تعمير البلاد.

بهذه المناسبة يود وفد بلادي التأكيد على دور الأمم المتحدة في هذه المرحلة الدقيقة التي تمر بها أنغولا ويعبر عن تأييده التام للاتجاه المشجع لعودة بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا الى كامل قوتها وتعزيزها ومد ولايتها لأنها عنصر أساسي لحفظ الاستقرار.

ونحن إذ نعرب عن تقديرنا العميق للسيدة أنستي على جهودها وشجاعتها ونرحب بقرار الأمين العام تعيين السيد بلوندان باى وزير خارجية مالي السابق ممثلا خاصا له في أنغولا.

لقد لقي هذا القرار ارتياحا وترحيبا على المستوى الافريقي فالممثل الخاص الجديد له تاريخ مشرف في خدمة القضايا الافريقية ونحن على ثقة أنه سوف يؤدي مهمته الصعبة على أكمل وجه ونؤكد أنه يسعد مصر بصفتها الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية التعاون والتنسيق التام من أجل انجاح مهمته. كما نؤكد على أهمية استمرار التشاور والتنسيق بين منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية في كافة الخطوات المتعلقة بحل المسألة الأنغولية بهدف تحقيق الاستقرار وتهيئة المناخ المناسب لبدء مسيرة التنمية والتقدم بما تحمله من تحديات واصلاح للدمار الناجم عن استمرار الحرب الأهلية بما يتطلبه ذلك من تعبئة لكافة الإمكانيات البشرية والمادية للاسراع ببناء دولة حديثة تساهم بإيجابية في أداء دورها ورسالتها ضمن الأسرة الافريقية والدولية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثلة مصر على الكلمات الرقيقة التي وجهتها الي.

بالنظر الى تأخر الوقت اعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/١٥.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٤٥ واستؤنفت الساعة ١٥/٢٥

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/26080، التي تتضمن نص مشروع القرار الذي أعد في سياق المشاورات السابقة للمجلس.

المتكلم التالي ممثل زامبيا. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد موسوكا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بداية أن أهنئكم، سيدي على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه. إنكم ممثل لامع لبلادكم، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، المشهود لها بالمساهمة في تعزيز السلم والأمن الدوليين والحفاظ عليهما. بل إن دور بلادكم النشط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام دليل على هذا الالتزام القيم. وهكذا فإننا مطمئنون بأن نظر المجلس، تحت قيادتكم القديرة، في الحالة في أنغولا ودور الأمم المتحدة في عملية السلم في ذلك البلد، سيكون بنّاء وسيعمل على تعزيز آفاق السلم من خلال المصالحة والاتفاقات بين الأطراف المعنية. وبالمثل، أود أن أهنئ سلفكم، سفير اسبانيا، على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال مجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه.

إن مشاركة وفد بلادي في هذه المناقشة الهامة يسرها بقدر كبير وزراء أنغولا وناميبيا وزمبابوي وممثلة مصر، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية، الذين تكلموا قبلي.

وأود أن أنوه بصورة خاصة بالسيد فينانسيو دي مورا، وزير العلاقات الخارجية في جمهورية أنغولا، الذي أبرز التطورات الأخيرة في الحالة السياسية والعسكرية والانسانية الأنغولية. إن الحالة السائدة في أنغولا، كما ذكر الأمين العام في تقريره البليغ والشامل،

"استمرت في التدهور بصورة خطيرة". (S/26060، الفقرة ٣)

فالقتال تكثف، والشعور بالريبة المتبادلة تعمق، واحتمالات المصالحة تراجعت. هذا السيناريو والتقييم القاتمان كانا محل تشاطر من جانب الذين حضروا اجتماع القمة الأخير لمنظمة الوحدة الافريقية الذي انعقد في مصر الشهر الماضي، فضلا عن ممثلي الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة، وهي البلدان الثلاثة الرسمية المراقبة لتنفيذ اتفاقات بيسيس للسلم بشأن أنغولا، الذين اجتمعوا في موسكو يوم ٨ تموز/يوليه.

إن الآثار المترتبة على الوضع السيئ السائد في أنغولا تبقى مأساوية للبلد وللدول المجاورة، بما في ذلك بلدي زامبيا بالذات. وبصورة خاصة، فإن الخسارة العشوائية الواسعة النطاق في الأرواح البشرية والتدمير الطائش للممتلكات في أنغولا أمران متواصلان يذكران على نحو قاتم بسوء الحالة في ذلك البلد. وهذه الحالة بدورها تترك آثارا سلبية على البلدان المجاورة من خلال تزايد تدفق المهاجرين وفقدان الأمن على طول الحدود.

إن هذه الحالة هي بوضوح مصدر قلق كبير للشعب الأنغولي والبلدان المجاورة والمجتمع الدولي. وهي بالتالي تتطلب اتخاذ تدابير حاسمة من جانب المجلس، بما في ذلك التدابير المنصوص عليها في مشروع القرار المعروض علينا.

إن وفد بلدي تراوده نفس الشواغل الخطيرة التي أعرب عنها اجتماع القمة الأخير لمنظمة الوحدة الافريقية، والاجتماع الثلاثي في موسكو، والأمين العام في التقرير الذي رفعه الى مجلس الأمن فيما يتعلق بانعدام الالتزام الحقيقي باتفاقات السلم من جانب الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا). وفي هذا الصدد، طالب اجتماع القمة لمنظمة الوحدة الافريقية يونيتا باستئناف عملية السلم مع الحكومة

في أقرب وقت ممكن بغية إقرار وقف إطلاق نار بصورة نهائية وضمان التنفيذ الكامل لاتفاقات السلم. والاجتماع الثلاثي الذي انعقد في موسكو طالب يونيتا، في جملة أمور، بوقف الأعمال العدائية فورا، والالتزام بالمبادئ الرئيسية لاتفاقات السلم. وذكر الأمين العام أيضا ما يلي:

"وتدعو الجهود المتكررة التي يبذلها الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) من أجل الاستيلاء على مزيد من الأراضي الى الارتياب على نحو خطير فيما يتعلق بتصريحاته بشأن نواياه السلمية". (المصدر نفسه، الفقرة ٤)

ومضى قائلا:

"أما سياسات الاستيلاء على الأراضي والاستراتيجيات العسكرية فهي تتنافى مع هذه الأهداف". (المصدر نفسه، الفقرة ١٧)

وهي أهداف السلم من خلال المصالحة والاتفاقات.

إن وفد بلدي يقدر حق التقدير الجهود التي يبذلها مجلس الأمن للتصدي للحالة الأنغولية. بيد أن الحالة تبقى خطيرة وتشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. لذلك فهي تتطلب اليقظة المستمرة من جانب المجلس.

وفي هذا الصدد، يثني وفد بلدي بقوة على الجهود الدؤوبة الرامية الى دفع عملية السلم في أنغولا الى الأمام. وإننا نؤيد ونرحب بالتوصية التي رفعها الأمين العام الى المجلس بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا لمدة ثلاثة أشهر بغية السماح للأمم المتحدة بمتابعة اتفاق السلم على نحو نشط.

إن وفد بلدي لعلى ثقة في أن الممثل الخاص الجديد للأمين العام، السيد بيي، الذي نرحب ترحيبا حارا بتعيينه، سيساعد الأطراف على متابعة التقدم المحرز في أبيدجان بهدف التوصل الى السلم في أنغولا.

ووفد بلدي يرغب أيضا باغتنام هذه الفرصة للإشادة بحق بالآنسة مارغريت ج. آنستي على تفانيها وخدماتها الجلى التي أدتها بوصفها الممثلة الخاصة للأمين العام في أنغولا.

وموظفو بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا يستحقون أيضا تقديرنا الخالص على ما يبدونه من التزام وشجاعة وتفان بهدف دفع عملية السلم في أنغولا الى الأمام.

إن الجهود الجديرة بالثناء التي يبذلها المجلس لإيجاد حل للحالة الأنغولية ينبغي أن تلقى تأييدا قويا من خلال توفير مساعدة إنسانية دولية كبيرة للإغاثة وإعادة الإعمار وتوطين اللاجئين. وفي هذا الصدد، يثني وفد بلدي على الجهود التي تبذلها أجهزة الأمم المتحدة فضلا عن المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية.

بيد أنه يلزم القيام بالمزيد من أجل الوفاء بمتطلبات المساعدة الانسانية ويحدو وفد بلدي صادق الأمل بصورة خاصة في أن يجذب نداء الأمم المتحدة الموحد من أجل أنغولا المزيد من المساهمات السخية.

وبغية تيسير تسليم المساعدات الانسانية ومساعدات الاغاثة دون عائق، يؤيد وفد بلدي بقوة النداء الذي وجهه الأمين العام الى الأنغوليين ولاسيما يونيتا، بغية التقيد بالأنظمة المطبقة في القانون الانساني الدولي.

ومن الواضح أن المسؤولية عن إيجاد حل سلمي ودائم للحالة الأنغولية تقع بالدرجة الأولى على عاتق الانغوليين أنفسهم. والحل سيعتمد على إيجاد مناخ مشجع للثقة المتبادلة، وعلى التزام حقيقي بالسلم من جانب يونيتا. وهناك أيضا حاجة قوية الى احترام المبادئ والعمليات الديمقراطية، فضلا عن احترام نتائج الانتخابات دون قيد أو شرط. فالديمقراطية ليست الفوز في الانتخابات فقط، إنها أيضا الخسارة في الانتخابات. ويجب على يونيتا أن تتقيد بهذا.

وفي الوقت ذاته، هناك واجب مقدس يحتم على المجتمع الدولي أن يساعد الشعب الأنغولي في جهوده وييسرها. وفي هذا الصدد، نرحب بحرارة باعتراف الولايات المتحدة بحكومة أنغولا في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٣، وافتتاح سفارتها في لواندا في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣.

إن شعب أنغولا بحاجة إلى السلام الذي غاب عنه كل هذا الوقت الطويل، والذي لا غنى عنه لتنميته ورقيه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل زامبيا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نياكيي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشعر بالامتنان على إعطائي الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن. وأود أن أبدأ بياني بالتقدم اليكم، سيدي الرئيس، بتهاني وفدي على توليكم رئاسة المجلس لشهر تموز/يوليه. وإننا لعلى ثقة بأن المجلس، تحت قيادتكم القديرة التي تجلت لنا فعلا على مدى الأسبوعين الماضيين، سينجح في النهوض بالمسؤوليات الجسيمة الموكولة إليه عن صيانة السلم والأمن الدوليين. وأود، في الوقت ذاته، أن أضم صوتي إلى عبارات التقدير الموجهة للسفير خوان أنطونيو ياناييز - بارنويفو، ممثل اسبانيا، على القيادة الممتازة التي وفرها للمجلس أثناء شهر حزيران/يونيه.

لأكثر من ٣٠ عاما لم يعرف شعب أنغولا طعما للسلام. ولأكثر من ١٠ سنوات خاض حربا مريرة ضد الاستعمار، وبعد استقلاله في عام ١٩٧٥ خاض حربا أهلية قاسية ومدمرة أودت بأرواح مئات الألوف، وأدت إلى تشويه أعداد أكبر بكثير مدى الحياة، وإلى تدفق أعداد ضخمة من اللاجئين والمشردين داخليا، وإلى تدمير واسع النطاق في البلاد. وهذا ما جعل العالم أجمع يرحب ببالغ الارتياح والأمل باتفاقات بيسيس، باعتبارها توفر لشعب أنغولا فرصة للسلم والأمن اللذين تمس حاجته إليهما. وللأسف الشديد يجتمع مجلس الأمن اليوم للمرة الثانية في ستة أسابيع، لأن اتفاقات بيسيس أصبحت مزقا.

والتقرير الحالي للأمين العام (S/26060)مثل تقرير أيار/مايو (S/25840) يثير لدى قارئه شعورا عميقا بالاكتئاب. فهو يكشف عن حالة سياسية وعسكرية متردية. وفي رأي الأمين العام:

"استمر تدهور الحالة ... بصورة خطيرة، إذ استعر القتال، وزاد انعدام الثقة الذي عرقل تحقيق مصالحة سياسية مجدية". (S/26060، الفقرة ٣)

والمسؤول عن هذا التدهور يتضح أيضا في الفقرة ٤ من التقرير، التي تشير إلى الجهود المتكررة التي يبذلها الاتحاد الوطني للاستقلال التام ليونيتا (يونيتا) من أجل الاستيلاء على مزيد من الأراضي، ومحاصرته للعديد من عواصم المقاطعات، وهجماته على كاشيتو واستيلائه على مدينتي سويو وكافنفو المنتجتين للمعادن في جهد واضح يرمي إلى شل اقتصاد البلد وزيادة زعزعة استقراره. إن الأمين العام محق في استنتاجه بأن هذه الجهود والأعمال تثير شكوكا خطيرة حول إعلان يونيتا عن النوايا السلمية.

وما يتضح بجلاء من التقريرين هو أن من يثير المشاكل في الجهود التفاوضية في كل مرحلة هو اتحاد يونيتا وقائده سافيمبي بصفة خاصة. لقد وافقت يونيتا على محادثات أديس أبابا المعقودة في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ بعد جهود مضنية وممارسة قدر كبير من الضغط على المنظمة. وكانت مطالب يونيتا غير المقبولة في المحادثات هي التي حالت دون التوصل إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار. واجتماع أديس أبابا الثاني الذي كان من المقرر عقده أولا في ١٠ شباط/فبراير، ثم في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٣، لم ينعقد لأن يونيتا دفعت بكل أنواع الأسباب التي عرف العالم أجمع أنها أعذار غير مقبولة. وحينما استنفدت أعذارها، سعت إلى إرجاء اجتماع أديس أبابا الثاني إلى أجل غير مسمى. وقد وجدت الممثلة الخاصة السابقة للأمين العام، وعن حق، أن ذلك الطلب غير مقبول.

ويكشف تقرير أيار/مايو أن سلوك يونيتا كان نفس سلوكها أثناء محادثات أبيدجان التي انهارت هي الأخرى في فشل ذريع، في ٢١ أيار/مايو، بعد ستة أسابيع من المفاوضات المضنية. وبينما تمكنت حكومة أنغولا من استرضاء يونيتا في كل مرحلة من المفاوضات، كانت يونيتا في كل مرحلة تتقدم بمطالب جديدة. وفي النهاية، اعترض السيد سافيمبي على بروتوكول أبيدجان بالعودة إلى مجال سبق أن وافق عليه وفده في المفاوضات التي أجريت بشأن مذكرة التفاهم.

وبينما كانت يونيتا تحاول كسب الوقت على مائدة التفاوض، كانت تنشر الموت والدمار في البلاد. ووفقا لتقرير الأمين العام الصادر في أيار/مايو، ومصادر أخرى، كانت يونيتا آنذاك تسيطر على ما يقرب من ٧٥ في المائة من البلد. والتصعيد الأخير يشير بوضوح إلى استراتيجية ترمي إلى اجتياح البلد برمته. وتبعا لذلك، تضاعفت أيضا معاناة الشعب من تضافر آثار الحرب والجفاف كما تجلت في تدمير البنية الأساسية للبلد وزراعته وشبكات التسويق والتوزيع فيه. إن وجود مليوني أنغولي يعانون من آثار الحرب، وأساسا من الجوع والمرض، كما يكشف التقريران، ينبغي أن يثير الغضب والسخط لدى المجتمع الدولي. فهذا العدد يعادل ما يقرب من ربع سكان أنغولا، ويعد مقياسا لمقدار المعاناة التي جلبها سافيمبي على شعب أنغولا. وكما لاحظ جميع المتكلمين تقريبا، ترد في تقرير أيار/مايو احصائية أكثر تعبيرا ووضوحا، تقدر أن ألف أنغولي يموتون كل يوم من نتائج حرب قُدر آنذاك أنها أودت بأرواح أكثر من ٤٠٠ ألف شخص.

ويشيد وفدي بالأمين العام وبموظفيه وبمنظومة الأمم المتحدة على جهودهم الدؤوبة لتعبئة المساعدة الانسانية من أجل ضحايا الصراع المفجع. لقد روعنا تبلد الاحساس لدى يونيتا إزاء معاناة الشعب الأنغولي وعدولها عن الالتزام بتيسير تسليم المساعدة الانسانية. ويتعين على مجلس الأمن أن يبين لسافيمبي ويونيتا أنهما لا يمكن أن يستمرا في تجاهلهما لالتزاماتهما بموجب القانون الانساني الدولي ثم يتوقعا أن يفلتا من العقاب.

ولا بد من طرح السؤال: إلى متى سيواصل المجتمع الدولي قبول معاناة الشعب الأنغولي كنتيجة حتمية لصراع داخلي؟ بل السؤال الأهم: إلى متى سيواصل المجتمع الدولي معاملة سافيمبي ويونيتا كطفلين مدللين يحق لهما الحصول على كل ما يطلبانه؟

إن التاريخ المؤلم والمضطرب للصراع الأنغولي معروف لأعضاء المجلس، ولهذا ليس من الضروري لأي فرد أن يستخدم وقت المجلس لذكره. ونحن هنا مهتمون بالمرحلة الحالية للصراع، الذي يستمد جذوره من رفض سافيمبي ويونيتا قبول واحترام نتائج انتخابات أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، التي شهد مراقبو الأمم المتحدة ومراقبون كثيرون آخرون بأنها حرة ونزيهة. وإن استراتيجية المجتمع الدولي - استراتيجية استعمال الاقناع والحوار لتحقيق الامتثال لقرارات مجلس الأمن - التي حثت على اتخاذها بجلاء رغبته في النهوض بتسوية سلمية، يبدو أن سافيمبي ويونيتا اساءا استعمالها في كل مرحلة. وقد اعتقدا أن بوسعهما أن يستحقا بإرادة المجتمع الدولي دون أن يحاسبا على ذلك. لقد أخلت يونيتا بالتزامها بموجب اتفاقات بيسيس بتسريح قواتها وقصرها على مناطق معينة. ومما يبعث على الأسف أن يحدث هذا تحت أنظار المجتمع الدولي.

وإن السهولة التي أفلتت يونيتا بها من العقاب على هذا الانتهاك الخطير للاتفاقات قد شجعتها على الامعان في مراوغتها وعنادها. وهكذا لم تمتثل للدعوة إلى ضم قواتها إلى الجيش الموحد والهياكل المشتركة الأخرى. وقد أفلتت من العقاب على التلكؤ بشأن حضور الجلسة الأولى في أديس ابابا وعلى رفضها الذهاب إلى الجلسة الثانية في أديس ابابا. وفي أبيدجان أمنت التنازل بعد التنازل، ومع هذا أفلتت من العقاب على تسبيبها انهيار المحادثات. وثمة شيء يتضح من تقارير الأمين العام: إن يونيتا لم تتفاوض بحسن نية، وما من شك في أن استراتيجية يونيتا طوال الوقت استراتيجية كسب الوقت بممارسة التسويف مع المجتمع الدولي.

وقد بذل المجتمع الدولي والحكومة الأنغولية في جميع الأوقات كل جهودهما لصالح التسوية السلمية للصراع المأساوي. ولم يقتصر الأمر على بذلهما لأفضل جهودهما، ولكنهما كانا على استعداد أيضا خدمة لقضية السلام لتقديم تنازلات إلى يونيتا أكثر مما تستحقه. وهذا الاستنتاج الحتمي الذي يخلص إليه المرء من دراسة متأنية للجزء الخاص من تقرير أيار/مايو الذي ينص:

"كان المفهوم الأساسي الذي قامت عليه المفاوضات والذي نبع من المحاولات السابقة للتفاوض على تسوية، هو أن تبدي الحكومة مرونة سياسية مفسحة السبيل لقيام "يونيتا" بدور أكبـــر فـــي الهياكـــل الحكومية في مقابل قيام "يونيتا" بعمليات انسحاب عسكرية" (S/25840، الفقرة ١٤)

وهذا يعني ببساطة أنه توخيا للسلام، كان المجتمع العالمي على استعداد لممارسة الضغط على حكومة أنغولا لتقدم إلى "يونيتا" تنازلات أكثر مما يبررها الدعم الذي حظيت به من شعب أنغولا كما تبين ذلك من نتائج الانتخابات التي أجريت تحت رعاية الأمم المتحدة. ما الذي يمكن أن يطلبه المرء من الحكومة الأنغولية والأمم المتحدة لاقناع "يونيتا" أنه ليست هناك تضحية مهما كانت غالية تفوق تحقيق السلم في أنغولا؟

إننا لا نزال في مكاننا لم نتحرك في أنغولا لأن أحد الطرفين ما فتئ يتفاوض بحسن نية في حين أن الطرف الآخر يتبع جدول أعمال مزدوجا. وكما سبق أن ذكرت، كل هذا لا يزال يحدث تحت بصر المجتمع الدولي. وإن الحكومة الأنغولية، لأنها قامت بدورها وفقا للقواعد التي حددها المجتمع الدولي، تجد نفسها الآن تحت ضغط لا يطاق، على طاولة التفاوض وفي الميدان.

والآن وقد اتضح أن المجتمع العالمي قد كان يثق أكبر من اللازم باعلانات "يونيتا" عن نواياها السلمية وما كان يمكن لأحد أن يعبر عن ذلك ببلاغة أكبر من بلاغة الأمين العام في الفقرة ٤ من التقرير المطروح على المجلس في الوثيقة S/26060 - فإن من واجب المجتمع الدولي تجاه نفسه وتجاه شعب أنغولا الذي طال أمد معاناته اتخاذ الإجراء الفعال والسريع الآن لوقف وعكس الحالة. إن الدول المراقبة الثلاث في جهد السلام الأنغولي تتحمل مسؤولية خاصة عن تأمين الامتثال لاتفاقات بيسيس والتدابير اللاحقة لتنفيذ هذه الاتفاقات. وقد شجعت الحكومة الأنغولية، أكثر من أي جهة أخرى، على أن تتقيد بالقواعد. وقد أودعت حكومة أنغولا ثقتها وإيمانها في نواياها الطيبة. وعلى تلك الدول الآن أن تعكس اتجاه الحالة بضمان ألا يفلت سافيمبي "ويونيتا"، هذه المرة، من الحساب على خداعهما. ونتطلع إليها أيضا لأن تتقدم المجتمع الدولي في تقديم جميع أنواع المساعدة اللازمة لحكومة أنغولا لتمكينها من الدفاع عن شعب أنغولا ولضمان وحدة وسلامة أراضي بلده.

إن التطور الذي يبعث على الأمل الأكبر في الصراع الأنغولي منذ استئناف أعمال القتال قد تمثل بالإجراء المتخذ من جانب حكومة الولايات المتحدة بالاعتراف بحكومة أنغولا وإقامة علاقات دبلوماسية معها. إننا نشيد بذلك القرار لأنه يبعث برسالة واضحة جدا إلى سافيمبي و "يونيتا" مؤداها أنه ما من عضو متحضر في المجتمع الدولي سيواصل تحمل محاولاتهما لأن يكسبا بالرصاص ما فشلا في كسبه في انتخابات حرة ونزيهة. ونحن على ثقة بأن الولايات المتحدة ستتمكن الآن من القيام بدور أكثر فعالية بوصفها مراقبة محايدة في عملية السلام. ونحث مجلس الأمن على استغلال الزخم الناتج عن إجراء الولايات المتحدة باتخاذ تدابير ملائمة لمنع سافيمبي و "يونيتا" من الاستمرار في عنادهما الذي حرم شعب أنغولا من الفرصة في التمتع بسلم دائم بعد أكثر من ١٥ سنة من الحرب بين الأشقاء.

يرحب وفدي بربط الأمين العام توصيته في الفقرة ١٨ الخاصة بتمديد آخر لولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا بالتأكيد الوارد في الفقرة ١٧ الذي مفاده أنه ليس هناك مجال لتخلي الأمم المتحدة عن أنغولا عند هذا المنعطف الخطير. وقد دفعت تنزانيا وبلدان عديدة أخرى طوال الوقت بوجوب وجود أكبر للأمم المتحدة في أنغولا مما وفرته بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا. وقد فعلنا ذلك اعتقادا منا بأن بعثة السلام في الحالة المعقدة في أنغولا قد تطلبت موارد أكبر بكثير مما توفر لبعثة الأمم المتحدة الأولى للتحقق في أنغولا. ويسعدنا أن نلاحظ من الفقرة ٨ أنه عندما تصبح الظروف ملائمة يعتزم الأمين العام توصية مجلس الأمن بتوسيع وجود الأمم المتحدة لحفظ السلام في أنغولا.

إننا نؤمن ونعتقد أن هناك الكثيرين يوافقوننا على أنه لو كان لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا أفراد أكبر في الميدان مما توفر لديها في المرحلة السابقة لانتخابات أيلول/سبتمبر لأمكن تلافي العديد من المشاكل التي يعالجها المجتمع الدولي الآن. ولهذا، من المهم، عند التخطيط للمرحلة المقبلة لوجود الأمم المتحدة في أنغولا، إبقاء هذه العبرة قيد النظر.

وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يعرب عن الأمل في أنه لن يمضي وقت طويل قبل أن يستعاض عن الترتيبات المؤقتة التي توصي بها الفقرة ١٨، والتي نؤيدها، بوجود كامل لعملية الأمم المتحدة لحفظ السلام بموارد مالية وبشرية كافية.

إننا نؤيد مضمون مشروع القرار المعروض على المجلس ونرحب به، ولا سيما استعداد المجلس المبين في الفقرة ١٢ لفرض الجزاءات على "يونيتا" إذا أمعنت في تحديها للعديد من نداءات مجلس الأمن بالوفاء بالتزاماتها بمقتضى اتفاقات بيسيس.

ونحن نتفق مع وزير خارجية زمبابوي على أن التدابير المتوخاة من جانب المجلس في الفقرة ١٢ من مشروع القرار كان ينبغي فرضها فورا بدلا من ارجائها حتى ١٥ أيلول/سبتمبر، على النحو المقترح. ولنا ملء الثقة بأن هذا ليس تهديدا أجوف ونأمل أن جميع المعنيين، ولاسيما الذين يملكون نفوذا على يونيتا، سيستخدمونه لضمان وصول الرسالة الى هدفها.

واسمحوا لي أن اختتم بكلمة تقدير أتوجه بها الى الأمين العام والى ممثله الحالي وممثلته السابقة، وكذلك الى موظفي الأمانة العامة العاملين على جهودهم التي لا تعرف الكلل لأجل إحلال السلام في أنغولا. ومن المشجع أن نلاحظ أن مشاعر الاحباط الناجمة عن الصراع لم تقلل من التزامهم وتصميمهم على النجاح.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل البرتغال، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد كاتارينو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أغتنم هذه الفرصة، سيدي، وأنتم في منتصف فترة ولايتكم، كي أشيد بالطريقة المقتدرة جدا التي أدرتم بها أعمال المجلس خلال شهر تموز/يوليه. وأنا على يقين أن سجاياكم الممتازة ستسهم في عمل المجلس السلس والفعال خلال الفترة المتبقية من الشهر. كما أود أن أعرب عن خالص التهانئ لسلفكم، السفير خوان انطونيو يانييز - بارنويفو، على الطريقة المقتدرة جدا التي أدار بها مداولات هذه الهيئة خلال الشهر المنصرم.

كما أود أن أتوجه بالتحية الى صاحب السعادة وزير الشؤون الخارجية لأنغولا، السيد فينانسيو دي مورا، على الحضور الى المجلس في هذا اليوم، وكذلك صاحبي المعالي وزيري خارجية زمبابوي وناميبيا على حضورهما هذه الجلسة الهامة جدا.

إن بلدي، بوصفه وسيطا في العملية التي أدت الى توقيع "اتفاقات بيسيس" وبوصفه مراقبا، مع الاتحاد الروسي والولايات المتحدة في تنفيذ هذه الاتفاقات نفسها، يتحمل مسؤوليات خاصة الأمر الذي يحملنا على المثول في هذا المجلس للاعراب عن بعض الآراء بشأن الوضع الحرج في أنغولا وخروج عملية السلام عن مسارها.

وفي قيامنا بهذا، فإننا لا نعتزم الوقوف الى جانب أي من أطراف الصراع الأنغولي ولا نعتزم الايحاء باخضاع أو إبادة هذا الطرف أو ذاك. بل على العكس من ذلك - فإننا مقتنعون اقتناعا مطلقا بأن مستقبل أنغولا لا يمكن إلا أن يقوم على أساس حل سياسي يحترم نتائج الانتخابات ولا يستبعد أيا من الأطراف الموقعة على الاتفاقات. ومن الضروري ضمان التعايش السلمي ومشاركة جميع الأنغوليين في الحياة السياسية لبلدهم وذلك كأساس لعملية اعادة التعمير الضرورية لأنغولا. إن البديل عن الوفاق الوطني هو استمرار الحرب لفترة طويلة ووقوع مزيد من التدمير والمعاناة والفوضى.

غير أننا، بعد أن قلت ذلك، نشعر بإننا مضطرون الى شجب انتهاك قيادة يونيتا "لاتفاقات دي باز" واختيارها اتباع استراتيجية الحرب. إن هذا الموقف لا يمكن إلا أن يقابل بإدانة قاطعة ورد قوي من جانب المجتمع الدولي والأمم المتحدة، فإذا لم يحدث ذلك، فهل يمكننا أن نتصور النتائج المترتبة على الاستقرار الاقليمي أو النموذج الذي سيضرب بالنسبة لعمليات السلم الأخرى؟ فما عسى أن تكون عليه مصداقية الالتزامات التي يتم التعهد بها في عمليات مماثلة؟ وما عسى أن تكون عليه مصداقية جهود الأمم المتحدة في المستقبل؟ لذلك، فإن مجرد الادانة بالكلمات ليس كافيا. بل من الضروري ممارسة ضغط فعال وملموس على يونيتا، وافهام يونيتا أن السبيل العسكري لا يجدي نفعا وأن موقفها السلبي المستمر له تكاليفه لا محالة ويؤدي بها الى العزلة الدولية.

وإنه لفي هذا السياق تداول المراقبون الثلاثة في اجتماعهم في موسكو في أمر اتخاذ تدابير اضافية يمكن لمجلس الأمن أن يتدارسها. ونحيط علما بتصميم هذا المجلس على النظر في فرض اجراءات بموجب ميثاق الأمم المتحدة ضد يونيتا ما لم يتم التوصل الى تحقيق وقف فعال لاطلاق النار وابرام اتفاق على التنفيذ الكامل "لاتفاقات دي باز". غير أن الأمل يراودنا بأن اللجوء الى هذه التدابير لن يضحى ضروريا.

ومازلنا نأمل بأن يونيتا ستقدم دليلا ملموسا على التزامها الصادق بالبحث عن حل تفاوضي يقوم على أساس التنفيذ الكامل "لاتفاقات السلم". إلا أنه ينبغي لها أن تفعل ذلك فورا، وليس فقط تسهيل توزيع المعونة الانسانية بل أيضا الاستئناف الفوري للمفاوضات بوساطة الأمم المتحدة، بالاضافة الى اعادة تطبيق وقف اطلاق النار والالتزام به والمشاركة البناءة في الحوار.

لقد سمعنا توا الأنباء المؤلمة بأن يونيتا قامت بإطلاق النار على أول شحنة جوية من المعونة الانسانية التي يقدمها برنامج الغذاء العالمي بالرغم من أنها وافقت منذ أكثر من يوم قليلا على السماح لها بالانطلاق ثانية. إننا ننظر الى هذه المسألة بجدية كبيرة ولا ننظر اليها بوصفها فألا طيبا.

إننا نأمل بإخلاص أن يونيتا لن تصم آذانها تجاه النداء الذي وجهه رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية، الذين اجتمعوا مؤخرا في القاهرة. وفي هذه المرحلة نود أن نعرب عن موافقتنا الكاملة على الرأي الوارد في تقرير الأمين العام بأنه ينبغي لنا استهداف الحفاظ على التقدم المحرز في أبيدجان وتعزيزه.

نود أن نشيد بالتفاني الذي لا يكل الذي أظهرته الممثلة الخاصة السابقة للأمين العام في أنغولا، الآنسة مارغريت آنستي، خدمة لقضية السلم والديمقراطية في أنغولا. وإننا نضع ثقتنا في الجهود التي يبذلها الممثل الخاص الجديد للأمين العام السيد بيي، ونحن على استعداد لتقديم كل دعمنا. ونعتقد أن دور الأمم المحدة في أنغولا مازال دورا جوهريا، وتؤيد البرتغال تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا وإمكانية توسيع وجودها متى ما تم الوصول الى اتفاق شامل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل البرتغال على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل الاتحاد الروسي وأعطيه الكلمة الآن.

السيد لوزنسكي (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): بداية أود، سيدي، أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس وأن أعرب عن يقيننا بأن موهبتكم الدبلوماسية تشكل ضمانة لنجاح أعمال المجلس خلال هذا الشهر. إن الوفد الروسي يود كذلك أن يعرب عن امتنانه للممثل الدائم لاسبانيا، السيد ياني‍يز - بارنويفو، على الطريقة الفعالة التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر حزيران/يونيه.

يود وفد الاتحاد الروسي أن يرحب بوزير الشؤون الخارجية لأنغولا، السيد فينانسيو دي مورا وبوزراء الدول الافريقية الأخرى الذين يحضرون هذه الجلسة. ونأمل أن تكون مشاركتهم في أعمال المجلس عونا لنا على انجاز المهام التي تنتظرنا: أي ضمان عودة سريعة للسلام في تسوية المسألة الأنغولية وفرض حل سياسي للمشكلة.

إن الأمم المتحدة ما فتئت طيلة عدة سنوات تبذل جهودا كبيرة لتطبيع الحالة في أنغولا. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن امتنان خاص للآنسة مارغريت أنستي التي اضطلعت بتفان بالمهام الموكولة إليها بوصفها الممثلة الخاصة للأمين العام في أنغولا، وأيضا لجميع الأفراد في بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا والمنظمات الدولية الأخرى التي تقدم العون لشعب أنغولا.

والوفد الروسي يشعر بقلق خطير إزاء استمرار تدهور الحالة العسكرية والسياسية والإنسانية في أنغولا. وتقرير الأمين العام يشير بحق الى أن الأحداث الجارية هناك تشكل تهديدا خطيرا، لا لشعب ذاك البلد فحسب، بل للأمن في المنطقة بأسرها.

إن روسيا، الى جانب العضوين الآخرين المراقبين في "الترويكا" وهما البرتغال والولايات المتحدة، ما فتئت تبذل جهودا حثيثة لتحقيق تسوية عاجلة للأزمة الأنغولية عن طريق المفاوضات. وقد أشارت "الترويكا"، في بيان مشترك صدر يوم ٨ تموز/يوليه بشأن نتائج اجتماع موسكو، الى أن الحالة الخطيرة في أنغولا كانت نتيجة لحقيقة استمرار يونيتا في اتباع استراتيجيتها العسكرية العداونية المتمثلة بالاستيلاء على الأراضي التي تسيطر عليها حكومة أنغولا واحتلالها، ورفضها بعناد لإعادة الاتفاق على وقف إطلاق النار وفقا لاتفاقات السلم، وعدم تقيدها بالمبادئ الرئيسية الواردة في هذه الاتفاقات، بما في ذلك تعهدها باحترام نتائج الانتخابات التي أجريت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ والمشاركة في حكومة للوفاق الوطني وفقا لنتائج الانتخاب وأن تدمج قواتها المسلحة في قوة مسلحة وطنية موحدة.

وكدليل على استمرار يونيتا وقيادتها في تجاهل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لأجل استعادة السلم في البلد، لدينا آخر تقارير وكالات الأنباء التي تقول إنه بينما تستعد الأمم المتحدة لتنفيذ عملية ترمي الى مساعدة السكان المسالمين في أنغولا الذين يعانون من الحرب، أقدمت وحدات مسلحة تابعة ليونيتا صباح ١٤ تموز/يوليه على محاولة اختراق المركز الإداري لولاية كويتو/بي الواقعة تحت الحصار خلال الأشهر الستة الأخيرة.

ومنذ ساعات قليلة، تلقيت اتصالا من السفير الروسي لدى أنغولا، وأبلغني أنه صباح هذا اليوم، أطلقت نيران أرضية على طائرة روسية من طراز أن - ٣٢ بينما كانت تحلق فوق مطار مبانزا - كونغو، وهي منطقة تقع تحت سيطرة يونيتا، لتسليم مساعدة إنسانية قدمها برنامج الأغذية العالمي ونتيجة لذلك، شبت النار في أحد المحركات ولكن طاقم الطائرة نجح في العودة بالطائرة الى لواندا. لقد حدث هذا على الرغم من موافقة يونيتا على خطة الطيران فوق تلك المنطقة.

إن هذه السياسة المتمثلة بمواصلة الأنشطة العسكرية وعرقلة العملية الديمقراطية في البلد - وهي عملية تجري برعاية الأمم المتحدة ومساعدتها - لا تزال تتبعها يونيتا على الرغم من الاستعداد الدائم لحكومة أنغولا للتوصل الى تسوية سلمية وفقا لاتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن وفد الاتحاد الروسي يشعر بأنه يجب على مجلس الأمن أن يتخذ قرارا يتضمن أخطر تحذير يوجهه الى يونيتا ومفاده أنه إذا لم توافق على اتفاق فعال لوقف إطلاق النار في المستقبل القريب والتنفيذ الكامل لاتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فإن المجلس سينظر في فرض تدابير بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك حظر إجباري على بيع الأسلحة لتلك المنظمة وتزويدها بها. والتدبير الفعال للتأثير على قيادة يونيتا سيكون في نظرنا إعلان الحظر على العلاقات التجارية مع تلك المنظمة وعلى أية مساعدة تقدم إليها لا تتمشى مع عملية السلم.

ومن الواضح أنه إذا استمرت يونيتا في الرفض الكامل لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، حينئذ تطرح مسألة تطبيق تدابير إضافية، مثل تجميد أصولها وحساباتها المصرفية في الخارج.

ونحن نشعر أيضا أنه من الأهمية بمكان التأكيد في القرار على الحاجة الى توفير المساعدة لحكومة أنغولا تأييدا للعملية الديمقراطية في ذاك البلد. وكما جرى التأكيد عليه في البيان المشترك لـ "تروبكا" المراقبين من أن الطريق الى تسوية سياسية معقولة من أجل مستقبل شعب أنغولا ممهد، وحكومة أنغولا أكدت ذلك تكرارا. (S/26064، المرفق، ص ٣)

إن الوفد الروسي يتوقع أن تبدي قيادة يونيتا من جهتها الواقعية السياسية وشعورا بالمسؤولية تجاه شعب بلدها وأن تعمل بصدق مع حكومة أنغولا لوقف فوري لإطلاق النار، وإيجاد تسوية عادلة ودائمة ترتكز على أساس اتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ووفد الاتحاد الروسي سيستمر في العمل بنشاط مع المجتمع الدولي لتحقيق تسوية عاجلة للحالة في أنغولا وكفالة قيام تطور سلمي وديمقراطي في ذاك البلد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

أفهم أن مجلس الأمن على استعداد للبدء في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، فسأعتبر أن الأمر على هذا النحو.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

قبل أن أطرح مشروع القرار للتصويت، سأعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الادلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد علهاي (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على تسلمكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. وغني عن القول أن صفاتكم القيادية الواسعة والسليمة تبدو جلية على نحو متزايد في الطريقة التي تديرون بها أعمالنا.

وأسمحوا لي أيضا أن أعرب عن امتناننا واحترامنا لسلفكم السفير ياننيز بارنويفو ممثل اسبانيا.

ويود وفد بلدي أن يعرب عن الترحيب الحار بوزراء الشؤون الخارجية لأنغولا وزمبابوي وناميبيا الموجودين هنا بيننا لإظهار خطورة الحالة في أنغولا.

إن هذه الجلسة التي يعقدها المجلس اليوم تتصف بالأهمية إذ تكشف عما يجري في أنغولا من أحداث مأساوية لم تدل حتى الآن على أي تراجع في هدر الدماء والأعمال العدائية والتدمير. كل هذا يحصل لأن أحدهم شعر بأن الديمقراطية في أنغولا ليست ذات أهمية مادام ليس في موقع المسؤولية، آملا في أن يكسب بالقوة ما لم يكن ممكنا الحصول عليه عن طريق بطاقات الاقتراع. فالموقف المتعنت إذن الذي اعتمدته يونيتا أغرق البلد تدريجيا في الفوضى والشلل الاقتصادي والأزمة الإنسانية الخطيرة، وأوجد قرابة مليوني مشرد في خطر، وفقا لتقرير الأمين العام.

ومن المذهل رؤية مدى الشبه بين الخطة التي تنفذها يونيتا في أنغولا والخطط الأخرى للصراعات المعروفة جيدا في العالم. والصعوبة الرئيسية التي يواجهها بعضنا ربما تكمن في كيفية الإنذار بالخطر مجددا دون الظهور بمظهر المنذرين. لأنه كما في مسرحية سيئة أو برنامج تلفزيوني، كلنا يعلم من هي "الشخصية الشريرة"، وماذا فعلت وماذا تسعى إليه وماذا ستفعل. نعلم ذلك لأننا شاهدنا المسرحية من قبل. فالأمر لا يعدو كون شخص آخر لعب دور "الشخصية الشريرة"، واللغة مختلفة والمسرح كان في مكان آخر. ولقد أصبحنا قادرين حتى على تحديد هوية المساعدين خلف الكواليس الذين يمكنون "الشخصية الشريرة" من الاستمرار. فلا يمكننا إذن أن نغض الطرف عما يشبه ذلك في أماكن أخرى مثل الاستيلاء على أقاليم إضافية دون رحمة بينما يجري التظاهر بالتفاوض، ومحاصرة المدن والبلدات التي تقع تحت سيطرة الحكومة ومنع المساعدة الإنسانية عن السكان من خلال تشديد الحصار، وتزايد الشعور بالريبة الأمر الذي يحبط العملية السياسية المفيدة.

إن اجتماع غياب وقف إطلاق النار مع التعنت الكامل ليونيتا هو بالطبع مبعث قلق كبير لنا، ويجب على مجلس الأمن أن يعرب عن نفسه بقوة وبعبارات أكيدة بما يتماشى مع قرار منظمة الوحدة الافريقية الذي اتخذه رؤساء الدول والحكومات الافريقية في القاهرة، ومع البلاغ المشترك الصادر عن روسيا والولايات المتحدة والبرتغال في موسكو، للحد بصورة خاصة من قدرة يونيتا على الاستمرار في الحملة العسكرية ولوقف تحدي يونيتا للمجتمع الدولي في السعي لتحقيق هدفها الوحيد المتمثل باحتلال البلد بأسره.

لقد شهدنا جميعا العديد من البدايات الكاذبة و "محادثات سلم مستأنفة" مجهضة أو غير ناجحة، والمساواة المضللة بين فظائع على الجانبين حتى يكون الجميع "متساوين في الذنب"؛ وتفريغ مناطق كثيرة من السكان فيما نطلق عليه الآن "التطهير الإثني"؛ واستعمال الإرهاب وانتهاك حقوق الإنسان على نطاق واسع كأسلوب من أساليب الصراع؛ وحجب المعونة الإنسانية التي تشتد الحاجة اليها، وهو أيضا تكتيك للحرب والإرهاب ضد المدنيين الأبرياء. وهناك بالطبع التحرش المتوقع بموظفي الإغاثة الدولية وأفراد بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا. وواقع الأمر أننا إذا استبدلنا أسماء بعض المدن والأطراف الرئيسية لأمكننا أن نقول إن أنغولا هي البوسنة.

مشروع القرار المعروض علينا يدعو الى تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا لمدة شهرين حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وهذا بالتحديد يوفر لمحادثات السلم فرصة أخرى، وعلى ضوء النتيجة سيكون الأمين العام في وضع أفضل للتقدم بتوصيات واقعية بشأن قوة وولاية البعثة في المستقبل. ويرى وفدي أن الوجود المستمر للأمم المتحدة في أنغولا ضرورة حتمية. فدون الوجود الدولي الكابح في أنغولا هناك احتمال قوي بحدوث مزيد من الانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، وانهيار تام في إيصال المساعدة الإنسانية وضياع جميع آليات أي نوع من مبادرات السلام. ويجب علينا ألا نعطي الشعب الأنغولي الانطباع بأن الأمم المتحدة تتخلى عنه.

لكن المسألة لا تنتهي عند هذا الحد. فيجب أيضا أن نبدأ النظر في التدابير التي نعلم أنها ستدلل على تصميم المجلس على تعزيز عملية السلم وتنفيذ اتفاقات السلم، وتقليص قدرة يونيتا على شن الحرب، وكف مسانديها الخارجيين، وعلى وجه التحديد من يقومون بإمدادها. وعلى المجلس أن ينظر بصورة أكثر جدية في وضع مراقبين على الحدود، واستخدام طائرات للمراقبة، وفرض الحظر التجاري على موردي يونيتا، بما في ذلك حظر توريد الأسلحة؛ وإغلاق مكاتب يونيتا فيما وراء البحار، وحرمانها من السفر والتمثيل على الصعيد الدولي؛ وإغلاق الحسابات الأجنبية والاستيلاء على الأرصدة الأجنبية، وزج مسؤولي يونيتا المحرضين على انتهاكات حقوق الإنسان في محاكمات محتملة عن جرائم الحرب. وإذا كانت يونيتا مصممة على تحدي الأمم المتحدة وإرادة الشعب الأنغولي المعلنة، فعليها أن تدرك أنها ستدفع الثمن. ويرى وفدي أن يونيتا لن تقدم على التفاوض بحماس إلا حينما تقتنع بجدية المجلس.

ولعله من المهم استرعاء الانتباه الى التكتيكات التي تلجأ اليها يونيتا في أنغولا وفي معاملاتها مع الأمم المتحدة. إننا ببساطة نعيش الكابوس مرة أخرى حيث رأى الطرف المعتدي ما يحقق الغرض وشهد مكافآت العدوان المتواصل، وصمم على اتباع النهج المضمون. وقد يكون اخفاقنا النهائي في التصدي لهذا التحدي الوقح هو المأساة الحقيقية لأنغولا، بل للسلم الدولي والأمن الجماعي.

ويساور وفدي القلق بوجه خاص إزاء المضاعفات الإقليمية المترتبة على هذه الحرب، حيث تتصاعد يوميا أعداد اللاجئين في البلدان المجاورة. وعلى الصعيد الداخلي، يعزز الصراع مستوى العداء القائم بين المجموعات الإثنية والذي سيتطلب تبديده سنوات طويلة. وسيؤدي تدمير الأرصدة الوطنية والبنية الأساسية الى تراجع أنغولا اقتصاديا عقودا الى الوراء، بينما تظل المعونة الأجنبية المتعهد بها دون استعمال. والاتفاقات المبرمة لإيصال المعونة الإنسانية بدأ إنكارها لخطة التسليم، وبالذات فيما يتعلق بالمدن المحاصرة.

ختاما، يود وفدي أن يعرب عن امتنانه العميق للأمين العام على تقريره المستفيض والصريح (S/26060)، كما يود أن يغتنم هذه الفرصة ليرحب بالممثل الخاص الجديد للأمين العام في أنغولا، السيد اعليوني بلوندين بيي. نود أيضا أن نتوجه بتحية خاصة للآنسة مارغريت أنستي التي أبدت شجاعة ودأبا نادرين في ظل ظروف بالغة الصعوبة، والتي أصبحت هدفا للهجمات الآثمة التي تشنها يونيتا على نزاهتها وشخصيتها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل جيبوتي على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد شين جيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. لقد استأثرتم فعلا بإعجاب جميع زملائكم على الكفاءة العالية التي نظمتم بها أعمالنا. ومن ثم، فإنني على ثقة بأنكم بفضل مهاراتكم وخبرتكم الدبلوماسية الواسعة ستقودون أعمال المجلس الى النجاح هذا الشهر. أود أيضا أن اغتنم هذه الفرصة لأشكر سلفكم سعادة السفير يانييز - بارنويفو، ممثل اسبانيا، على إسهامه البارز في أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

كما أود أن أرحب بوجود وزراء خارجية أنغولا وزمبابوي وناميبيا، وبالبيانات التي أدلوا بها. لقد نقل الينا أولئك الوزراء الثلاثة صوت افريقيا وتطلعاتها، وكان إسهامهم مفيدا جدا لمناقشتنا.

كان من المتوقع أن أنغولا، بعد الانتخابات العامة التي أجريت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، ستترك ماضيها المرير وراء ظهرها وتستهل عهدا جديدا من السلم والتعمير. ومع ذلك، وبسبب رفض يونيتا قبول نتائج الانتخابات، اندلعت الحرب الأهلية مرة أخرى وأدت الى تدهور سريع في الحالة الإنسانية، مما أخضع الشعب الأنغولي من جديد لعذاب الحرب. وجاءت محادثات أبيدجان للسلام في نيسان/ابريل ١٩٩٣، تحمل معها آمالا جديدة في السلم للشعب الأنغولي. ومن دواعي الأسف الشديد أنه بمجرد أن لاحت بوادر النجاح توقفت المحادثات في أيار/مايو. ونتيجة لذلك، استمر تدهور الحالة السياسية والعسكرية في أنغولا مع تصعيد يونيتا هجماتها العسكرية المتكررة للاستيلاء على مزيد من الأراضي، وانتشار أعمالها القتالية عبر البلاد، وتدفق أعداد ضخمة من اللاجئين الى البلدان المجاورة. وكل هذا أثر تأثيرا خطيرا على السلم والأمن الإقليميين، مما أثار قلقنا وجزعنا العميقين.

إن المفاوضات والحوار هما الطريق الوحيد لحسم الصراع وتحقيق المصالحة الوطنية في أنغولا. وأية محاولة لإحراز النصر باللجوء الى القوة محاولة قصيرة النظر. وقد لاحظنا أن الحكومة الأنغولية، كما أشار وزير العلاقات الخارجية لجمهورية أنغولا صباح اليوم، على استعداد لمواصلة البحث عن حل سلمي للصراع، على أساس "اتفاقات السلم" وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونحن نؤيد هذا الاستعداد السلمي. وفي الوقت نفسه، نحث يونيتا بقوة على أن تكف عن جميع أعمالها العدوانية من الآن فصاعدا، وأن تنسحب فورا من الأراضي المحتلة. وعلى يونيتا أيضا أن تكفل الرحيل الآمن للرعايا الأجانب من المناطق الواقعة تحت سيطرتها، والوصول غير المعاق للإغاثة الإنسانية. وينبغي ليونيتا أن تعود الى طاولة التفاوض دون إبطاء، بغية التوصل الى وقف مبكر لإطلاق النار بين الطرفين، والتنفيذ الشامل لاتفاقات السلم.

لقد لعبت بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا دورا حاسما في عملية السلم في أنغولا. إنها لم تصبح قناة اتصال لا غنى عنها بين الطرفين المتصارعين فحسب ولكنها شكلت أيضا عاملا اساسيا لوقف مزيد من تصعيد الصراع. ومن ثم، نؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا. ونعتقد أن المجتمع الدولي ينبغي أن يبذل مزيدا من الجهد لحث الطرفين في أنغولا على استئناف المفاوضات من أجل المصالحة الوطنية ودفع عملية السلم على طريق الاختتام الناجح.

ويسعد الوفد الصيني أن يؤيد مشروع القرار المطروح على المجلس.

(الرئيس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الصين على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

الآنسة تروخيو (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): السيد الرئيس، أود في البداية، بالنيابة عن وفدي، أن أهنئكم على توليكم الرئاسة لهذا الشهر. ونحن على ثقة من أنه بفضل مهارتكم الدبلوماسية وذكائكم الخارق ستقودوننا على الدرب الصحيح.

وأود أيضا أن أهنئ الممثل الدائم لاسبانيا، السفير يانييز يار نويغو وأعضاء وفده، على العمل الممتاز المنجز في الشهر الماضي.

يود وفد فنزويلا أن يعرب عن ارتياحه لحضور ومشاركة وزراء خارجية أنغولا وزمبابوي وناميبيا في هذه الجلسة الهامة، بشأن موضوع علق عليه المجتمع الدولي آمالا كبيرة لتحقيق السلم والأمن في أنغولا عندما انعقدت الانتخابات في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢.

بيد أن مجلس الأمن يتعين عليه اليوم أن يجدد مرة أخرى ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا لمدة شهرين حتى تتمكن الأمم المتحدة من اتخاذ إجراء قوي وتحقيق اتفاق سلام، كما أوصى بذلك الأمين العام في تقريره الأخير. وتعتبر فنزويلا الرفض المستمر من جانب "يونيتا" لقبول نتائج الانتخابات وشنها هجمات عسكرية ضد السكان العزل وضد المؤسسات المنتخبة ديمقراطيا، وجهودها المتجددة للاستيلاء على مزيد من الأراضي، من الأسباب التي تثير القلق العميق. وقد أدينت هذه الإجراءات بشدة من جانب هذا المجلس في عدة قرارات.

وإن الآثار الانسانية المترتبة على عمليات القتال هذه والمعاناة والآلام التي ألحقتها بالسكان المدنيين تزيد من خطورة الحالة، التي بلغت بالفعل أبعادا مأساوية. ومن الأهمية بمكان استئناف المحادثات، وبالتالي يوجه وفدي نداء إلى الأطراف، ولا سيما "يونيتا"، لكي تستأنف، دون تأخير، محادثات السلام تحت رعاية الأمم المتحدة بغية تحقيق وقف إطلاق نار فوري في جميع أنحاء البلد والتنفيذ الكامل لاتفاقات السلام.

وتدين فنزويلا أيضا جميع أعمال "يونيتا" العسكرية وتناشدها أن تنبذ استخدام القوة، الذي أدى إلى الحاق أضرار كبيرة بأنغولا وشعبها، وان تمتثل لقواعد القانون الإنساني الدولي.

ومن بين مزايا الديمقراطية ومؤسساتها بالتحديد التعايش والمشاركة والتعاون فيما بين الأطراف، حتى عندما تتباين آراؤهم. وإن العنصر الوحيد اللازم لذلك هو توفر الإرادة السياسية لدى الأطراف لتحقيق الاستقرار والتنمية والرفاه للبلد ولشعبه. وتأمل فنزويلا أن تشكل هذه الأمور القاسم المشترك فيما بين الأطراف، وأن تمتنع "يونيتا" عن أي إجراء لا يتمشى مع المبادئ التي وضعتها اتفاقات بيسيس للسلام.

تبرر الحالة الراهنة قيام المجلس بالبدء في النظر في إمكانية فرض تدابير أنجع على "يونيتا"، بما فيها فرض الحظر على بيع الأسلحة والامداد بها بالاضافة إلى جميع أنواع المساعدة العسكرية ما لم يبلغنا الأمين العام، كما ورد في مشروع القرار، قبل ١٥ أيلول/سبتمبر بأنه قد تحقق وقف إطلاق نار مع التنفيذ الكامل لاتفاقات السلام.

ونحن واثقون بأن هذا التمديد الجديد سيتيح الوقت لأفكار وإجراءات جديدة صوب تحقيق حل سياسي دائم.

لا أود أن أختتم بياني هذا دون الاعراب عن امتناننا للعمل الذي قام به المراقبون الدوليون للدول الثلاث لتعزيز عملية السلام، ونشجعهم على مواصلة بحثهم من أجل حل سلمي للصراع، ونشعر بالامتنان أيضا لجهود البلدان الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية ولأفراد بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا على تفانيهم وتصميمهم في أداء مهامهم.

وتود حكومتي أن تعرب عن تقديرها الخاص للآنسة مارغريت آنستي على عملها القيم في خدمة قضية السلم في أنغولا، ونعرب أيضا عن دعمنا للممثل الخاص الجديد للأمين العام، السيد عليون بلوندين بيي الذي نثق في أنه سيواصل الجهود من أجل تحقيق السلم والاستقرار في أنغولا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثلة فنزويلا على كلماتها الرقيقة التي وجهتها إلي.

السيد كيتنغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أنضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في الاعراب عن التمنيات الطيبة لكم خلال فترة رئاستكم.

أرحب بوجود وزير خارجية أنغولا، بالإضافة إلى وزيري خارجية زمبابوي وناميبيا، في هذه الجلسة، وحقيقة أنهم قطعوا هذه المسافة إلى نيويورك إنما هي دليل على الجدية التي تنظر بها دول المنطقة والمجتمع الدولي برمته إلى التطورات في أنغولا. ونحن نشيد بجهودهم وبالجهود التي تبذلها البلدان التي عملت ولا تزال تعمل من أجل الحل السلمي في أنغولا.

كما أشيد بصفة خاصة بالآنسة مارغريت آنستي، الممثلة الخاصة السابقة للأمين العام لأنغولا، على ما أظهرته من التزام وشجاعة في تأدية مهمتها الصعبة خدمة لقضية السلم في ذلك البلد. وأهنئ السيد بيي على تعيينه ممثلا خاصا، وأتمنى له التوفيق في مهمته الهامة.

منذ وقف محادثات أبيدجان للسلام في ٢١ أيار/مايو تفاقمت الحالة المأساوية في أنغولا. وقد اشتدت حدة القتال وأضحت الحالة الإنسانية أخطر من ذي قبل. وتشاطر حكومة نيوزيلندا القلق الدولي العميق حيال استمرار عدم تحقق تسوية سلمية. وقد أبدت نيوزيلندا التزامها بالمساعدة على حل الصراع في أنغولا بالوسائل السلمية من خلال مساهمتها بمراقبين عسكريين في بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا. ونحن على استعداد لاستئناف الاسهام بالمراقبين بمجرد أن تسمح الظروف بذلك. ومن أجل هذا الغرض، ننضم إلى بقية أعضاء المجلس في الحث على تحقيق وقف إطلاق نار فوري واستئناف الحوار السياسي. هذا ما تقتضيه الحالة.

ستؤيد نيوزيلندا مشروع القرار المعروض الآن على المجلس. يدين مشروع القرار استمرار "يونيتا" في انتهاكاتها لاتفاقات السلم. ويوضح الخطوات التي يتعين على "يونيتا" اتخاذها الآن: قبول نتائج الانتخابات؛ ووقف العمليات العسكرية؛ وسحب قواتها من المواقع التي احتلتها منذ استئناف أعمال القتال؛ والدخول في حوار حقيقي ومضموني مع الحكومة من أجل التنفيذ الكامل لاتفاقات السلم.

تحث نيوزيلندا "يونيتا" على اتخاذ هذه الخطوات الآن وعدم إطالة المعاناة التي ألحقتها بالشعب الأنغولي الذي يتوق إلى تحقيق السلم في بلده.

الرئيس: أشكر ممثل نيوزيلندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد بن جلون - تويمي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي، بداية، أن أقوم بالمهمة السارة المتمثلة بتقديم تهانئ وفد بلادي، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه. ونحن مقتنعون بأنه بقيادتكم الحكيمة والقديرة ستتوج أعمالنا بالنجاح. ومن ثم نؤكد لكم تعاوننا الكامل.

أتقدم بتهانئي أيضا للسفير خوان انطونيو يانييز بارنويفو، الممثل الدائم لأسبانيا، على تسييره بفعالية دفة أعمال المجلس في الشهر المنصرم.

ولا يفوتني أن أحيي بين ظهرانينا وجود وزير الشؤون الخارجية لأنغولا ووزيري خارجية ناميبيا وزمبابوي.

أود أن أتقدم بالشكر من الأمين العام للتقرير الممتاز الذي قدمه الينا عن التطورات المأساوية التي وقعت مؤخرا في أنغولا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة كيما أعرب للآنسة مارغريت انستي عن إعجاب وفد بلادي بالجهود التي بذلتها والشجاعة الفذة وعن امتنانه لها خلال فترة عملها في خدمة السلم في أنغولا بوصفها ممثلة خاصة للأمين العام.

ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن خلفها، السيد عليون بلوندين بيي، المعروف بخصاله الإنسانية والدبلوماسية، سيكون قادرا على أن يواصل بنجاح جهود الآنسة آنستي في إعادة السلم والأمن في أنغولا. ونحن نعرب له عن دعمنا الكامل ونمنحه كامل ثقتنا.

إن المملكة المغربية تشعر بعميق القلق إزاء تدهور الموقف في أنغولا، وبصفة خاصة منذ تعليق محادثات ابيدجان في ٢١ أيار/مايو من هذا العام. إن هذا الموقف يبعث أيضا على الإنزعاج لأن اشتداد الأعمال القتالية، التي أصبحت دامية، يفضي الى تزايد مستمر في تدفق اللاجئين باتجاه الدول المجاورة ويشكل تهديدا مستمرا للرعايا الأجانب المقيمين في أنغولا.

ولا يسعنا أن نظل غير مبالين بهذه التطورات المقلقة في الحالة الإنسانية، وهي التطورات التي وصفها الأمين العام بأنها كارثية. وهذه التطورات تستدعي تضامننا الجماعي والفردي.

والواقع أن هناك ما يربو على مليوني نسمة بحاجة الى مساعدة غذائية وطبية من أجل أن يبقوا على قيد الحياة. ولهذا فنحن نود أن نشيد إشادة خاصة بموظفي بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا والوكالات الإنسانية العاملة في الميدان، التي بالرغم من الظروف الصعبة والمخاطر الجسيمة التي تتهدد سلامتها تعمل على ضمان إيصال المساعدة الإنسانية للسكان المدنيين.

إن التعليق غير المبرر والذي لا موجب له لإيصال هذه المساعدة ليس من شأنه أن يشجع على استئناف الحوار أو إعادة الثقة بين الطرفين. ومن ثم نتوجه بنداء حار الى هذه الأطراف بألا تعيق إيصال المساعدة الإنسانية لمختلف مناطق البلاد وبأن تضمن المحافظة على الظروف الأمنية المطلوبة.

وإن بلادي تؤيد نداء مجلس الأمن الى الطرفين باحترام قواعد القانون الدولي الإنساني وضمان وصول المعونة الإنسانية دونما عائق للسكان المدنيين المحتاجين بصورة خاصة.

إن إيصال المعونة الإنسانية دونما عائق هو يقينا أمر ضروري، ولكنه لا يمكن أن يكون هدفا في حد ذاته. إن استعادة السلام والأمن في أنغولا تتطلب بالضرورة استئنافا فوريا وعاجلا لمباحثات السلم تحت رعاية الأمم المتحدة، بغية إقامة وقف فعلي لإطلاق النار وضمان تنفيذ اتفاقات السلم، التي التزم بها الطرفان.

وبالتالي، ينوه وفد بلادي باستعداد الطرفين لاستئناف هذه المباحثات في ضوء نتائج اجتماع ابيدجان ونشجع الممثل الخاص للأمين العام على مواصلة جهوده لبلوغ هذه الغاية.

إن بلادي تأمل أيضا بأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية سوف يؤدي الى تحقيق التقدم المطلوب الذي يسمح بتوسيع نطاق وجود الأمم المتحدة في أنغولا بغية تسهيل إتمام عملية السلم والإسهام فيها والسماح من ثم لهذا البلد الشقيق بالعودة الى مهمة إعادة التعمير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل منفعة شعب أنغولا المعذب، الذي قاسى أهوال هذا الصراع الدموي مدة طويلة.

واقتناعا منا بأن مشروع القرار المعروض على المجلس يستجيب تماما لجل شواغلنا وسيسهم دون شك في تحقيق السلم والوئام في أنغولا وفي المنطقة، فإن وفد بلادي يؤيده تأييدا كاملا وسيصوت بالتالي مؤيدا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل المغرب على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

أطرح الآن على التصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/26080.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، اسبانيا، باكستان، البرازيل، جيبوتي، الرأس الأخضر، الصين، فرنسا، فنزويلا، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. وبهذا يكون مشروع القرار قد اعتمد بالإجماع باعتباره القرار ٨٥١ (١٩٩٣).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة البرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بكل أمانة وصدق، السيد الرئيس، انني لا أتذكر فيما إذا كنت قد هنأتكم أم لا، ولكن توخيا للأمان سأقوم بذلك مرة أخرى.

إن حكومتي تشيد بجهود السيدة مارغريت آنستي، التي عملت بلا كلل بوصفها الممثلة الخاصة السابقة للأمين العام، في محاولة إحلال السلام في أنغولا. كما نشيد بالجهود الحثيثة التي يبذلها الممثل الخاص المعين حديثا، السيد بيي، الذي عمل منذ تعيينه على إحياء إيصال المساعدة الإنسانية والمفاوضات المباشرة بين الطرفين. إن اتفاق ١٢ تموز/يولية بشأن المعونة الطارئة بين يونيتا والأمم المتحدة علامة تبعث على الأمل بأن الحاجة الى معالجة المشاكل الإنسانية التي تواجه أنغولا قد حظيت بالاعتراف. ومازلنا نؤيد جهود الأمم المتحدة من أجل التوصل الى خاتمة سلمية للصراع في أنغولا.

كما نؤيد جهود الأمم المتحدة ونشيد بها للتخفيف من حدة المعاناة الإنسانية في أنغولا. ومازلنا نشعر ببالغ القلق حيال محنة شعب أنغولا. وفي هذا السياق نهيب بيونيتا أن تمتنع عن الإجراءات العسكرية وأن تعود الى عملية السلام. كما أننا ندرك تكاليف استمرار الصراع بالنسبة لشعب أنغولا والمجتمع الدولي.

وعلينا أيضا أن نلاحظ أنه من المنطقي أننا لن نتمكن من الموافقة على زيادة قوة بعثة الأمم المتحدة الثانية الى أن تتوفر الظروف التي تتيح لها الاضطلاع بولايتها. وعلاوة على ذلك، وقبل الموافقة على التزامات إضافية، لا بد لنا من الحصول على نصيحة واضحة من الأمانة العامة بشأن التكاليف المعنية وأمدها.

إن عملية صيانة السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة قد أصبحت صناعة نمو. ولكن قبل أن نلبي بصورة فعالة الطلب المتزايد، يجب أن نفهم احتياجات المطالبين بخدماتنا وكيفية استخدام مواردنا الشحيحة. إن هدفنا هو إعادة تصميم آليات حفظ السلام وذلك لتلبية الطلب الجديد. وحتى ذلك الحين، علينا أن نضمن أن مواردنا المحدودة تستخدم على الوجه الأمثل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثلة الولايات المتحدة على كلماتها الرقيقة التي وجهتها الي.

السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اعتقد، السيد الرئيس، أنني هنأتكم في الأسبوع الماضي.

تشعر اليابان بالقلق العميق إزاء تدهور الوضع السياسي والعسكري في أنغولا مع اشتداد حدة القتال. ومما يثير الحنق بشكل خاص المحاولات المتكررة من جانب يونيتا للاستيلاء على مزيد من الأراضي. وينبغي أن تدرك يونيتا أن المجتمع الدولي لن يعترف باستيلائها على الأراضي بالقوة ولا بادعاءاتها باتساع قاعدة قوتها.

إن أحد العناصر الرئيسية التي تسهم في اشتداد القتال يتمثل بما تناقلته التقارير من المشاركة العسكرية الأجنبية في أنغولا. وتصر اليابان، بأقوى العبارات الممكنة أن على جميع الدول الامتناع عن تقديم أشكال المساعدة العسكرية، كافة وخصوصا الى يونيتا، وقد يصبح من الضروري قيام المجتمع الدولي بمزيد من الجهود لضمان التعاون الكامل من جانب الدول الخارجية.

ومما يبعث على التشجيع أن حكومة أنغولا ويونيتا قد أعربتا عن استعدادهما لاستئناف محادثات السلام وتيسير عمليات الإغاثة الإنسانية. بيد أن القتال المستعر الآن قد عمق من شعور الريبة لدى الطرفين، وقد يلزم اتخاذ المزيد من تدابير بناء الثقة. وآمل أملا وطيدا في أن تقوم بعثة الأمم المتحدة الثانية والممثل الخاص بممارسة مساعيهما الحميدة الهامة ومهام الوساطة لضمان بنجاح المفاوضات المباشرة.

وفي ظل هذه الظروف، توافق اليابان على تمديد الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا لمدة شهرين. وفي غضون ذلك، نحث الطرفين على العودة دون مزيد من الإبطاء إلى محادثات السلم بهدف إقرار وقف فوري لاطلاق النار.

وحقيقة أن أرواح مليوني نسمة هي الآن في خطر وأن هؤلاء الناس يعتمدون على المساعدة في سبيل بقائهم على قيد الحياة أمر يبعث حقا على الأسى. ففي آذار/مارس من هذا العام، قدمت اليابان مساعدة اضافية طارئة للجنة الصليب الأحمر الدولية بغية التخفيف من حدة المعاناة في أنغولا. وأي محاولة لحرمان الذين يحتاجون إلى مساعدات الإغاثة من الوصول إليها أمر لا يمكن تبريره أبدا. وإنني أحث يونيتا بشدة على أن تتعاون حيال استئناف أنشطة المساعدة الانسانية.

أود أيضا أن أؤكد على أهمية بناء السلم بعد الصراع، كما ذكر هذا الصباح سعادة وزير خارجية ناميبيا، ليس كوسيلة لمنع اندلاع الصراع مجددا فحسب، بل أيضا كوسيلة لتعزيز عملية السلم من خلال إعطاء الأمل لطرفي الصراع ولشعب أنغولا في مستقبل بلدهم.

واليابان ستواصل بذل قصارى جهدها لمساعدة الشعب الأنغولي في الجهود التي يبذلها من أجل عودة السلم وإعادة إعمار بلده. ولكن في الوقت نفسه يجب أن أؤكد أنه في نهاية المطاف يتوقف الأمر على الأنغوليين أنفسهم لإرساء أساس صلب من السلم وإعادة الإعمار الاجتماعي والاقتصادي.

وأود أن أرحب هنا بوجود الزعماء الأفارقة المشاركين في مناقشتنا، بمن فيهم أصحاب السعادة وزير خارجية أنغولا، ووزير خارجية ناميبيا، ووزير خارجية زمبابوي.

واسمحوا لي الآن أن أعرب بالنيابة عن حكومتي عن خالص الامتنان والتقدير للآنسة مارغريت آنستي على العمل الرائع الذي قامت به بوصفها الممثلة الخاصة للأمين العام في أنغولا في ظل ظروف صعبة للغاية. وأود أيضا أن أهنئ السيد اليون بلوندين بيي على تعيينه الممثل الخاص الجديد في أنغولا. وإنني على ثقة في أنه سيرقى إلى مستوى التحدي لدى الاضطلاع بولايته الهامة على نحو فعال.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل اليابان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي بالمناسبة الأخيرة.

السيد ماركر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي سيدي، خشية ألا أكون قد هنأتكم بالفعل، أن أهنئكم الآن على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه. إن مهاراتكم وخبرتكم السياسية التي تجلت فعلا في أعمال المجلس، هي خير ضمان لنجاح مداولاتنا خلال ما تبقى من الشهر.

وأود أيضا أن أعرب عما يشعر به وفد بلدي من تقدير حار إزاء العمل الرائع الذي قام به سلفكم السفير ياتيز بارنويفو ممثل اسبانيا بوصفه رئيسا للمجلس في شهر حزيران/يونيه.

ويود وفد بلدي أيضا أن يعرب عن ترحيبه الحار بوزراء خارجية أنغولا وزمبابوي وناميبيا الذين سيكون لوجودهم هنا اليوم تأثير عميق على أعمال المجلس.

ويرحب وفد بلدي بالتقرير الآخر للأمين العام عن أنغولا ويقدره، وهو التقرير الذي جاء شاملا في الوقت المناسب. فهو يوفر شرحا حقيقيا للحالة على الأرض ويرسم خطة عمل لوضع حد للنزاع المؤسف والمأساوي في أنغولا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة إشادة حارة بالآنسة مارغريت آنستي التي بذلت، بوصفها الممثلة الخاصة للأمين العام، جهودا خارقة لعودة السلم في أنغولا. إنها لم تدخر جهدا للجمع بين الطرفين من أجل الحوار. وفي الحقيقة، إن التقدم البارز الذي أحرز في محادثات أبيدجان مرده بأكمله تقريبا إلى قيادتها وبراعتها وصبرها ومثابرتها. إن شجاعتها التي لا تقهر وقدرتها في وجه الصعوبات المستحيلة وظروف العيش الخطيرة تستحقان كل إعجاب.

وباكستان ترحب أيضا بتعيين الممثل الخاص الجديد، السيد ألوين بلوندين بيي الذي أسهم فعلا في الفترة القصيرة جدا التي تسلم فيها المسؤولية، اسهاما ايجابيا من خلال الجهود المكثفة التي بذلها لإحياء عملية السلم.

ويود وفد بلدي أيضا أن يثني ثناء خاصا مشفوعا بالاحترام على الرئيس فيليكس هوفوي بوانيي رئيس جمهورية كوت ديفوار على الجهود التي بذلها والتوجيه الذي قام به خلال المفاوضات العديدة والطويلة في أبيدجان. وأنه مظهر آخر من مظاهر الرئيس هوفوي بوانيي التي تدل على خدمته الطويلة والمتفانية لقضية افريقيا والسلم العالمي.

إننا نشعر بالقلق والجزع العميقين إزاء الحالة السياسية والعسكرية والانسانية المتدهورة في أنغولا. والبلد لم يغرق في الدمار والمعاناة الشاملة فحسب، بل إن التطورات المشؤومة تهدد أيضا بزعزعة الاستقرار في المنطقة بأسرها. إن وجود الممثلين البارزين للدول الافريقية - وزراء خارجية أنغولا، وزمبابوي وناميبيا - في أثناء مناقشة المجلس اليوم لدلالة على القلق الذي يشعر به المجتمع الدولي بحق. ولا شك أن آراءهم ستلقى الاهتمام الجاد الذي تستحقه.

إن اشتداد حدة القتال ردا على هجوم يونيتا أفسد على نحو اضافي أجواء الحوار والمفاوضات لحل الأزمة في أنغولا. وللأسف، أن ضحايا هذا الجنون المدمر القليلي الحظ هم أبناء أنغولا الذين بلغت محنتهم أبعادا كارثية.

إننا نؤيد الجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص لاستعادة وقف اطلاق النار واطلاق عملية السلم مجددا التي علقت في أبيدجان في حزيران/يونيه، وتوفير المساعدة الانسانية الطارئة. كذلك نقدر المبادرات التي اتخذها اجتماع القمة لمنظمة الوحدة الافريقية وتلك التي اتخذتها البلدان الثلاثة المراقبة لإحلال وقف لاطلاق النار وتنفيذ "اتفاقات السلم".

إن وفد بلدي يؤيد بالكامل القرار الذي اتخذه المجلس اليوم، وهو القرار الواضح الذي لا لبس فيه والذي يتناول المسائل الأساسية الواجب التصدي لها بغية تحقيق حل شامل للأزمة في أنغولا. والقرار ينذر يونيتا بأشد لهجة إزاء مواصلة حملتها العسكرية، ورفضها سحب قواتها من المناطق التي احتلتها، ومواصلة عرقلتها للمساعدة الانسانية. وأصبح واضحا أيضا ليونيتا أن المجلس لن يقبل مزيدا من الابطاء في تطبيق وقف اطلاق النار الذي ينبغي أن يكون نقطة الانطلاق بالنسبة إلى عملية السلم، ولا المراوغة حيال تنفيذ اتفاقات بيسيس. ويجب على الطرفين، ولا سيما يونيتا، أن يقتنعا باستئناف الحوار دون مزيد من الابطاء وأن يتابعا العمل على أساس التقدم الذي أحرز بجهد جهيد بعد المفاوضات المطولة في أبيدجان. إن تصرفات وصدق يونيتا التي هي أهم عامل في إعادة إقرار عملية السلم ينبغي تقييمها على أساس الأعمال التي تقوم بها يونيتا، وليس على أساس اعلاناتها وتأكيداتها.

يجب علينا أن نحدد وقتا نهائيا لإقرار وقف اطلاق النار وتنفيذ "اتفاقات السلم". والاشارة الواضحة والتصميم الثابت من جانب المجلس عنصران ضروريان في انقاذ أنغولا من مأساتها الذاتية.

إن وفد بلدي يشعر بأنه في خضم الحالة الكئيبة للغاية السائدة في أنغولا، يبقى الدور البطولي لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا بصيص الأمل الوحيد. لذلك نؤيد تأييدا كاملا توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا وقرار المجلس بتحديد الولاية الحالية لفترة شهرين. ولكن من الواضح أنه يجب أن تستخدم هذه المدة لإيجاد حل دائم للصراع في أنغولا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد إردوس (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أعرب عن سرورنا العظيم برؤيتكم، سيدي الرئيس، تترأسون مجلس الأمن هذا الشهر. كما نشكر السفير يانييز - بارنويفو، ممثل أسبانيا على العمل الممتاز الذي أنجزه بصفته رئيسا للمجلس في الشهر الماضي.

لقد صوتت هنغاريا تأييدا للقرار ٨٥١ (١٩٩٣) لأنها تشعر بقلق عميق إزاء التدهور المستمر للحالة في أنغولا. وكما أشير في مناقشتنا صباح اليوم، فإن أزمة أنغولا مشكلة افريقية. ولكننا نسارع بأن نضيف قائلين إنها لا يمكن أن تعتبر مشكلة افريقية على وجه الحصر. فهي تهم العالم بأسره، وتمثل مشكلة يجب أن تكون، بتشعباتها ودروسها، موضع انشغال المجتمع الدولي بأسره.

إن هنغاريا تؤيد تماما الإبقاء على وجود الأمم المتحدة في أنغولا، وتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا. وتعلق أهمية جوهرية على مواصلة عملية السلم والتنفيذ التام لاتفاقات السلم. وترحب هنغاريا بمطالبة القرار بأن تقبل يونيتا دون تحفظ نتائج الانتخابات الديمقراطية التي أجريت في عام ١٩٩٢، وأن تتصرف على هذا الأساس. وتدين هنغاريا استمرار يونيتا في أعمالها العسكرية ومحاولتها الاستيلاء على أراض إضافية، مما يتعارض تماما مع روح ونص اتفاقات السلم. وبالنظر الى عدم التوصل الى اتفاق بشأن التنفيذ التام لاتفاقات السلم، تؤيد هنغاريا فرض التدابير الالزامية الضرورية لمنع يونيتا من مواصلة أعمالها العسكرية. ومجلس الأمن بإشارته الى هذا الاحتمال، يوجه رسالة واضحة الى المقصودين بها.

إن النشاط الحالي الذي تزاوله يونيتا يعبر عن عقلية سياسية يتعين على المجتمع الدولي أن يرفضها بحزم. إنه موقف لا يمت بصلة الى أهداف العملية الديمراطية في أنغولا. وهناك طريق آخر مفتوح أمام يونيتا، هو نبذ العنف، والمشاركة البناءة بالدرجة التي تتناسب مع التأييد الشعبي الذي تحظى به في البلد، في المهمة الضخمة، مهمة إعادة بناء الدولة التي دمرتها حرب طال بها الأمد أكثر مما يجب وتسببت في مأساة إنسانية ذات أبعاد لا يمكن تصورها.

ونود أن نتوجه بتحية خاصة الى الآنسة أنستي الممثلة الخاصة للأمين العام التي شغلت ذلك المنصب حتى منتصف العام، على جهودها الدؤوبة التي لا تعرف الكلل في سبيل تسوية الأزمة الأنغولية. وفي الوقت ذاته نتمنى كل نجاح للسيد بيي، ممثل الأمين العام الخاص الجديد لأنغولا.

وترحب هنغاريا بوجود عدد من وزراء الخارجية الأفارقة بين ظهرانينا، وبمشاركتهم في مناقشتنا. إن حضورهم وكلماتهم تذكرنا، إن كنا بحاجة الى تذكرة، بأن مجلس الأمن لا يمكن، تحت أي ظرف أو في أية منطقة من العالم، أن يتنصل من مسؤولياته العالمية عن صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل هنغاريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد لدسوس (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، من دواعي سروري الخاص أن أتقدم إليكم بتهاني وفد بلادي على العمل الذي أنجزتموه منذ توليكم رئاسة المجلس في بداية هذا الشهر. أود أيضا أعرب عن ثنائنا وامتناننا لسفير أسبانيا على الطريقة التي ترأس بها أعمال مجلس الأمن في الشهر الماضي.

إن تطور الحالة في أنغولا التي تشتد فيها كثافة الحرب الأهلية، وتتردى فيها أقدار السكان المدنيين كل يوم، ويموت الناس بالآلاف من الجوع ومن نتائج هذه الحرب المخيفة، يشكل قلقا بالغا لدى حكومتي. وحصار الأراضي ومهاجمة القطارات التي تحمل المدنيين، ووضع العراقيل في طريق ايصال المعونة الإنسانية، كلها أساليب بغيضة تدينها حكومتي. إن استمرار المواجهات أمر يبعث على الذهول خاصة وأن الشعب الأنغولي عبر بحزم قبل ١٠ سنوات عن تأييده لتنفيذ اتفاقات بيسيس للسلم والمبادئ الديمقراطية.

ووفدي الذي غمرته الفرحة وقت عقد محادثات السلم في أبيدجان تحت رعاية الأمم المتحدة ونشيد هنا بالدور الذي اضطلعت به ممثلة الأمين العام الخاصة وسلطات كوت ديفوار بحثا عن حل سلمي للصراع - يأسف أشد الأسف للفشل الذي منيت به تلك المفاوضات، والذي نعتقد أن مرجعه تعنت يونيتا. ومرة أخرى تناشد فرنسا إقامة حوار بين زعماء الطرفين، وتؤكد على أنه لا يمكن قبول أي حل عسكري. وتأمل فرنسا في أن يتسنى استئناف المفاوضات والتوصل الى نتيجة سريعة، وإلا فإننا سنكون مستعدين لأن ننظر، في إطار مجلس الأمن، في فرض أية تدابير ضرورية على الطرف المعارض للسلام.

ويعرب وفد بلادي عن استنكاره الشديد للهجمات والتهديدات التي يتعرض لها أفراد بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، الموجودون في ذلك البلد في مهمة للسلم، والتي تتعرض لها أيضا قوافل الإغاثة الإنسانية. ويود وفدي أن يكرر الإعراب عن اعجابه الكبير بتفاني وشجاعة أفراد البعثة الذين اضطلعوا بمهمتهم بالأمس تحت قيادة الآنسة أنستي التي نتوجه إليها بالتحية، ويضطلعون بها الآن تحت قيادة السيد أليون بلوندين بيي - في ظل ظروف بالغة الصعوبة. ويرى وفدي أن دور الوسيط بين المعسكرين، الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام دور أساسي بصفة خاصة.

وبالتصويت الإيجابي على هذا القرار الذي يأذن بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية في أنغولا، يؤكد وفدي من جديد التزامه باتفاقات بيسيس للسلم، وإيمانه بجدوى تواجد الأمم المتحدة في أنغولا، ويعتزم أن يعطي السلم فرصة أخرى، ويأمل أن تلقى هذه الرسالة آذانا صاغية، وأن تنتهز الأطراف هذه الفرصة حتى يتمكن الشعب الأنغولي من العيش بكرامة، ويكرس كل طاقاته لإعادة بناء بلده بمساعدة المجتمع الدولي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

والآن أدلي ببيان بوصفي ممثل المملكة المتحدة.

أود أن أبدأ بياني بضم صوتي الى أصوات سائر أعضاء المجلس في الثناء على عمل الآنسة مارغريت أنستي ممثلة الأمين العام الخاصة السابقة. وإنني لعلى يقين من أنها ستتفهم السمة المشتركة بيننا، سمة تهوين الأمور، عندما أعبر لها عن مدى اعتزاز مواطنيها من الرجال والنساء بالعمل الذي أنجزته والمثال الذي ضربته. وإذا كان لي أن أخص بالذكر شيئا واحدا أعتقد أنه كان رائعا تماما، فهو الطريقة التي كانت تشرح بها يوما بعد يوم في المحطة العالمية لهيئة الإذاعة البريطانية، معاناة شعب أنغولا، وتبقي انتباه العالم مركزا على جزء منه كان يميل كثيرا الى نسيانه.

يطيب لي أيضا أن أرحب كل الترحيب بتعيين الممثل الخاص الجديد. إن جهود سلفه ليس من السهل مضاهاتها، ولكن له منا التأييد والتمنيات الطيبة.

أرحب بوزراء البلدان المجاورة لأنغولا، وبوزير خارجية أنغولا، الذين أتوا لحضور هذا الاجتماع. وأعتقد أن وجود وزيري زمبابوي وناميبيا دليل واضح على أن بلدانا أخرى في المنطقة وكذلك البلدان الممثلة في هذا المجلس ليست على استعداد للتخلي عن انغولا أيا كانت درجة الاكتئاب التي تثيرها الحالة الراهنة في النفوس.

تأسف حكومتي بمرارة لحالة الجمود ولاستمرار القتال، وتعتقد أن يونيتا تتحمل مسؤولية جسيمة عن الوفيات والمعاناة الناجمة عنهما. ونعتقد أيضا أن يونيتا اخفقت اخفاقا مؤسفا في التعاون مع وكالات الأمم المتحدة بشأن التدابير الإنسانية الرامية الى التخفيف من حدة المعاناة والأنباء الواردة اليوم عن إطلاق النار على طائرة لبرنامج الأغذية العالمي ليست سوى آخر مثال على هذا النوع المتكرر من الجرائم. وينبغي أن يكمن أملنا الرئيسي، كأمل سائر أعضاء المجلس في استئناف المحادثات التي علقت في أبيدجـــان. ولا يجوز إضاعة أية فرصة لاستئناف المحادثات. ونرجو أن تبدي جميع الأطراف المعنية في الأسابيع المقبلة المرونة التي بالتأكيد تفتقر إليها يونيتا حتى الآن، حينما تُبذل المحاولات لاستئناف تلك المناقشات.

وريثما يتم ذلك، آمل أن تلاحظ "يونيتا" موجة الانتقاد المتزايدة والرفض المتصاعد من جانب المجتمع الدولي برمته والنية الموضحة في هذا القرار بالاستعداد لاتخاذ التدابير اللازمة إذا لم يطرأ تغيير على تلك السياسات.

إن وجود وزراء من الدول المجاورة لأنغولا وما ذكروه عن سياسات "يونيتا" ونظرتهم اليها ينبغي أن تبين مدى الرفض الشامل لسياسات "يونيتا" الحالية من جانب جيرانها. وتنبئ هذه الاتجاهات بالتأكيد بمستقبل سيئ بالنسبة لـ "يونيتا" إن تجاهلت الرسالة ولم تغير سياساتها.

استأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس. لقد طلب وزير خارجية أنغولا الكلمة، وأدعوه الى الإدلاء ببيانه.

السيد دي مورا (انغولا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أولا وقبل كل شيء، انني متأثر حقا. وأريد أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على الدعم القلبي الذي تلقيناه توا.

ورغم انني عرفتكم منذ بضع سنوات، سيدي الرئيس، وشهدت كفاءتكم، فإنني لم أركم تتناولون مثل هذه الأمور، التي نناقشها هنا اليوم بالطريقة التي تناولتموها قبل بضع سنوات، كنا نستغرق أياما أو حتى أسابيع، هنا نناقش نقطة واحدة. واليوم كما قال بعض الأعضاء، نجحنا تحت قيادتكم القديرة في بضع ساعات فقط في اتخاذ القرار ٨٥١ (١٩٩٣) بشأن الحالة في انغولا.

وبالنظر الى انني لم اهنئكم صباح اليوم، سيدي الرئيس، انتهز هذه المناسبة لأشكركم شخصيا ولأهنئكم على الطريقة التي أدرتم بها هذه الجلسة.

وأريد أيضا أن أشكر الأمين العام على جهوده المستمرة لتحقيق السلم في انغولا. إن الحكومة الانغولية، بدعم من المجتمع الدولي - ولا سيما دعم جميع الحاضرين هنا - ستنجح بالتأكيد في تحقيق السلم للشعب الأنغولي، بعد ٣٠ سنة من القتال، ولهذا، ستقدر حكومتي دعمكم المستمر على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف لمساعدتنا على تحقيق ذلك الهدف.

وبالنيابة عن حكومتي وعن وفدي، أكرر شكرنا لاعتماد هذا القرار، الذي أرجو أن يطبق بدعمكم الجماعي ومساعدتكم.

وشكري موصول أيضا الى وزراء دول خط المواجهة الافريقية الذين حضروا هنا للمشاركة في هذه المناقشة ولاضفاء منظور عالمي على الحالة السائدة في انغولا. وبالمثل، لممثلي البرتغال وزامبيا ومنظمة

الوحدة الافريقية ولوزراء دول خط المواجهة ولكل الممثلين الحاضرين هنا. وكذلك لكل الاصدقاء الذين توسطوا لدى اعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر، اتوجه اليهم بخالص شكرنا، واتمنى لكم، السيد الرئيس، كما قلت صباح اليوم، كل النجاح في اعمالكم. اشكركم جزيل الشكر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر وزير العلاقات الخارجية لانغولا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي. أنا واثق من أن جميع زملائي ممتنون غاية الامتنان له على العبارات التي وجهها الينا.

الذين يحضرون اجتماعاتنا غالبا ما يقولون لنا إننا لم نفعل لهم ما يكفي في حين نكون نحن على اعتقاد بأننا فعلنا الكثير جدا. أما في هذه المناسبة فالشك يراودني بأن جميع أعضاء المجلس يشعرون بأننا لم نفعل إلا النزر اليسير لبلد يعاني الامرين كبلدكم؛ إن لطف اخلاقكم جعلكم تشكروننا عليه، وهذا محل ترحيب كبير لدينا.

لا يوجد متكلمون آخرون، وبهذا يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول اعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥